مجلة البحوث التطبيقية في العلوم والإنسانيات

النظام الاقتصادي في مصر في عصر البطالمة (من بطلميوس الأول لبطلميوس الرابع)

١.فاطمة حسين عبدالعال

٢.فاطمة عمرو محمد

٣.فاطمة ناصر عبده

٤.ماريا ممدوح سمير

٥.منه الله سيد حسن

المشرف على المشروع:

دكتورة/ الشيماء فتحي محمد

مدرس التاريخ اليوناني والروماني _كلية التربية _جامعة عين شمس

جامعة عين شمس، كلية التربية، برنامج الليسانس في الآداب والتربية (إعدادي وثانوي – تخصص التاريخ)

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على النظام الاقتصادي الذي تبعه البطالمة الأوائل في مصر(في مرحلة القوة)، من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية : ما هي الأنشطة التي تكون منها النظام الاقتصادي لمصر في عصر البطالمة الأوائل؟ وما هي السياسات الإقتصادية التي اتبعوها لإدارة الأنشطة الاقتصادية في مصر؟ وهل حققت هذه السياسات أهدافها؟. ومن أجل الإجابة على هذه التساؤلات، ،تم البحث في الموضوع ودراسته من كافة الجوانب الاقتصادية سواء زراعة صناعة، تجارة أو ضرائب وقد توصلت الدراسة إلى أن الغرض الأساسي للبطالمة كان رغبتهم في السيطرة على الاقتصاد المصري بشكل كامل وتحقيق أكبر عائد مادي منه، ومن أجل ذلك اتبعوا سياسة اقتصادية صارمة تمثلت في عدم ترك أيه مساحة من الأرض بدون زراعة، وتطبيق سياسة الاحتكار في مجالى الصناعة والتجارة مع فرض الكثير من الضرائب. وعلى الرغم من أن هذا النظام قد حقق الغرض منه فى بداية حكمهم، إلا أنه كان يحمل في طياته عوامل ضعفه وانهياره

الكلمات المفتاحية:

بطالمة _اراضي زراعية _صناعة _تجارة

1. المقدمة

يعد بطلميوس بن لاجوس(بطلميوس الأول) مؤسس دولة البطالمة، أحد أبرز قواد الإسكندر الأكبر المقربين له. وقد خلص الإسكندر الأكبر مصر من الاحتلال الفارسي الظالم، الذي عانى المصريون من ويلاته، فنظروا للإسكندر الأكبر على أنه مخلصهم من حكم الفرس، ولم يتوقع المصريون أن حكم البطالمة سيكون حكما ظالما مثل الحكم الفارسي. فبعد وفاة الإسكندر الأكبر آلت مصر لبطلميوس الذي أسس دولة البطالمة عام 305 ق.م، حيث حكم البطالمة مصر ما يقرب من ثلاثة قرون. وقد شهدت البلاد خلالها مرحلتين رئيستين: الأولى هي مرحلة القوة، والتي امتدت من بطلميوس الأول إلى بطلميوس الرابع. وقد تميزت هذه المرحلة بالاستقرار السياسي الذي انعكس، بطبيعة الحال، على الاستقرار الاقتصادي حيث اهتم البطالمة بتطوير الزراعة والصناعة والتجارة، من خلال نظام اقتصادي قوي يهدف لاستغلال موارد البلاد.

أما مرحلة الضعف(من بطلميوس الرابع، الذي كان حلقة اتصال بين المرحلتين) والتي بدأت بالتدهور التدريجي حيث عانت مصر من تدهور سياسي تبعه تدهور اقتصادي انتهى بسقوط دولة البطالمة وانتقال مصر من احتلال بطلمي لاحتلال روماني.

وقد اتبع البطالمة الاوائل العديد من السياسات الاقتصادية المختلفة، كالاهتمام بتطوير الزراعة من خلال الاهتمام بنظم الري من أجل زراعة مساحات شاسعة من الأراضي، بما في ذلك الأراضي البور.

أما في مجال الصناعة، فطبقوا نظام الاحتكار، سواء الكلي أو الجزئي على العديد من الصناعات. فكانت هناك بعض الصناعات ذات احتكار كلي،كصناعة الزيوت والملح والمنسوجات، وبعضها احتكار جزئي كالبردي.

أما التجارة، فقد شجع البطالمة كل من التجارة الداخلية والخارجية، ولتحقيق ذلك قاموا بتمهيد الطرق التجارية البرية والبحرية والنهرية وتأمينها. كما استمرت أوجه سيطرة البطالمة على الاقتصاد المصري بفرض العديد من الضرائب، سواء على الأفراد أو الماشية أو المنتجات الزراعية أو غيرها. وكان أهم هذه الضرائب هي ضريبة الرأس، التي أثقلت كاهل المصريين، خصوصًا مع وجود نظام الالتزام، لجمع الضرائب بأي طريقة كانت، مما دفع الكثير من المصريين لمحاولة الهروب للتخلص من هذا العبء..

هذا ولم يسلم النظام النقدي أيضًا من سيطرة البطالمة، والتي سعت منذ عهد بطلميوس الثاني لفرض عملة موحدة، والانتقال من مرحلة المقايضة لمرحلة التعامل النقدي، حيث اعتمدوا على الذهب والفضة في بداية حكمهم وانتهى بالبرونز مع تدهور حكم البطالمة الأواخر، ليعتمدوا عليه بشكل أكبر بعد أن كان البرونز فقط للمعاملات بين المصريين بعضهم وبعض.

لقد حمل النظام الاقتصادي الذي طبقه البطالمة عوامل القوة وفي نفس الوقت عوامل الضعف، فقد أدى هذا النظام لزيادة الثروة في مصر ولكن على الجانب الاخر أثقل كاهل المصرين بالضرائب. لقد نجح هذا النظام الاقتصادي في أوائل حكم البطالمة، لكنه فشل في الاستمرار مع وجود بطالمة ضعاف لم يتمكنوا من الحفاظ على الاستقرار السياسي ومن ثم الاقتصادي للبلاد، مما أدي إلى ضعف الدولة في النهاية وسقوطها.

2. المحور الأول – التعريف بالبطالمة الأربعة الأوائل:

لكن قبل الحديث عن البطالمة الأربعة ،سنلقي نظره سريعة علي الأوضاع في مصر .

الأوضاع في مصر قبل دخول الإسكندر الأكبر

احتل الفرس مصر عام 525 ق.م ، وامتد نفوذ الفرس ليشكل خطرًا يهدد المدن اليونانية المستقلة في آسيا الصغرى. لكن اليونانيين تلقوا مساعدة من المصريين الذين كانوا يعانون من مساوئ الاحتلال الفارسي بسبب سياسة العنف والتسلط على الأهالي، ومحاولتهم القضاء على العبادة المصرية القديمة واستبدالها باللآلهه الفارسية مع استمرار الفرس في الإساءة للكهنة المصرين (السعدني، د.ت، ص 7–8).

فقد نصب قمبيز من نفسه فرعونًا على مصر، رافضا بذلك للديانة المصرية القديمة بشكل واضح، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حيث قام بذبح العجل المقدس أبيس.

(السعدني، د.ت، ص 7–8)

أما عن العلاقة بين المصريين واليونانين فقد نشأت بسبب حاجه مصر إلى الجنود المرتزقة اليونانيين والفضة اليونانية، مما خلق علاقة اقتصادية متبادلة بينهم، مما سهل الطريق عند دخول الاسكندر لمصر.

ورغم هذه الأوضاع، كانت مصر في ذلك الوقت تمر بفترة قوة اقتصادية عظيمة، خاصة في مجال الزراعة، حيث كانت تنتج كميات كبيرة من القمح والذي كان يمثل سلعة إستراتيجية لليونان ،التي كانت تعاني من نقص الإنتاج الزراعي هناك في المقابل.(السعدني، د.ت، ص 7–8)

الإسكندر المقدوني

هو الإسكندر الثالث بن فيليب الثاني المقدوني، وأمه أولمبياس. ولد في بيلا عاصمة مقدونيا شمال بلاد اليونان، سنة 356 ق.م، تتلمذ علي يد أرسطو وقاد مع والده عده حملات داخل اليونان. وبعد مقتل والده بدأ في حملاته التوسعيه داخل وخارج بلاد اليونان، فنجده عبر مضيق "الهيلسبونت" (الدردنيل)، ثم توجه إلى المدن الفينيقية على الساحل الشرقي للبحر المتوسط واستولى على جبيل وصيدا،لكن صور رفضت التسليم، فحاصرها الإسكندر حتى استسلمت بعد سبعة أشهر.

بعد ذلك، تحرك إلى دمشق، ومنها إلى غزة، ثم دخل مصر سنة 332 ق.م حيث استقبله المصريون بالترحاب الشديد، فنظروا له علي أنه مخلصهم من الفرس. (الشيخ، 1993، 4–6)

الإسكندر الأكبر في مصر

أبحر الإسكندر الأكبر عبر الفرع البلوزي لنهر النيل حتى وصل إلى "ممفيس حيث قدّم القرابين للعجل أبيس، ليعكس مدى احترامه للديانة المصرية، ،"ثم توّج نفسه فرعونًا على مصر في معبد الإله "بتاح متماشيا مع نهج الفراعنة المصريين. وفيسنة 331 ق.م، أبحر عبر الفرع الكانوبي لنهر النيل، وبعد ذلك سار برًا متجهًا إلى "قوريني" .

(فرح، 2002 27–40)

وأثناء سيره بمحاذاة البحر المتوسط، وجد قرية صغيرة تسمى راقودة، التي كان يسكنها صيادون، فقرر بناء مدينة جديدة في موقعها، والتي سميت بالإسكندرية ، حيث أمر المهندس "دينوقراطيس" بتخطيط المدينة، وبعد ذلك واصل الإسكندر الأكبر رحلته متجهًا إلى واحة "سيوة" لزيارة معبد آمون، وكان يريد من هذه الزيارة تحقيق هدفين رئيسيين هما :

1."إثبات نسبه إلى الإله "آمون .

2.سؤال الإله "آمون" عن مدى نجاح خطته التوسعية في المستقبل.

وعند وصوله إلى معبد آمون، استقبله كبير الكهنة قائلًا: "مرحبًا بابن آمون" ثم دخل الإسكندر إلى قدس الأقداس، ولكن لم يُعرف ما دار داخل المعبد بعد ذلك.(فرح، 2002، 27–40)

وبعد زيارته لواحة سيوة، عاد إلى مصر عبر "وادي النطرون"، وقبل أن يترك مصر قسمها إداريا الي قسمين هما :

الوجه البحري، و الوجه القبلي وعيّن علي كل وجه حاكمً مصريً، وأبقى الوظائف الإدارية في أيدي المصريين. أما الإدارة المالية، فكانت تحت سيطرة الإغريق، حيث عيّن عليها موظفًا من مدينة "نقراطيس" يُدعى كليومينيس، كما أبقى "منف" عاصمة لمصر. خرج من مصر واستكمل توسعاته، لكنه مات في بابل عام 323 ق.م، دون أن يترك وريث لهذه الإمبراطورية المترامية الأطراف.(فرح، 2002، 27–40)

وفاة الإسكندر الأكبر (مؤتمر بابل)

مات الإسكندر الأكبر دون أن يحدد وريثًا واضحًا، حيث كانت زوجته روكسانا حاملًا، ولم يُعرف بعد إن كان الجنين ذكرًا أم أنثى. كان لديه أخ يُدعى أرهيدايوس، لكنه كان مريضًا بالصرع وغير قادر على إدارة شؤون الإمبراطورية. وعندما سُئل الإسكندر وهو على فراش الموت: لمن يكون الحكم بعدك؟ أجاب: "للأقوى"، مما أثار الحيرة بين قواده.

(فرح، 2002، 27–40)

ووفقاً لتقاليد المقدونيين، كان الجيش هو الذي يعلن الملك الجديد، لكن الإسكندر قبل وفاته سلّم الخاتم الملكي إلى برديكاس، الذي كان أقوى شخصية في بابل، والذي انتقلت إليه السلطة الفعلية قبل تقسيم الإمبراطورية.

و انقسم القادة بين من أراد تعيين أرهيدايوس ملكًا، وبين من رأى ضرورة انتظار ولادة طفل روكسانا. وفي النهاية، تقرر تعيين الجنين إذا كان ذكرًا، على أن يشاركه الحكم أرهيدايوس تحت الوصاية.(فرح،2002 ،27–40)

وذلك بعد عقد مؤتمر بابل الذي تقرر فيه تقسيم الإمبراطورية الاسكندر بين قواده ،فتم إنشاء ثلاث ممالك كبرى في ثلاث قارات :

1.أفريقيا : تولى حكمها بطلميوس بن لاجوس، مؤسس الدولة البطلمية

2.أوروبا: تولى حكمها أنتيجونوس، الذي أشرف على سواحل آسيا الصغرى وأسّس الدولة المقدونية

3.آسيا: تولى حكمها سلوقوس، الذي أسس الدولة السلوقية .

وفي النهاية، خضعت مصر لحكم الدولة البطلمية التي أسسها بطلميوس الأول (فرح، 2002، 27–40)

بطلميوس الأول (سوتير) 305 ق.م – 283 ق.م

كان بطلميوس بن لاجوس أحد قادة جيش الإسكندر الأكبر وصديقًا مقربًا له ، وفي أعقاب مؤتمر بابل، الذي عُقد بعد وفاة الإسكندر الأكبر أصبحت ولاية مصر من نصيب بطلميوس بن لاجوس عام 323 ق.م، ليصبح بذلك أول والٍ على مصر. وفي عام 305 ق.م، أعلن نفسه ملكًا على مصر، وبدأ في تأسيس الدولة البطلمية.(الشيخ، 1997، 28)

اتسمت شخصيته بالعملية البحتة، حيث حرص على التمسك بولايته في مصر، وتجنب السعي وراء أطماع بعيدة، مثل تولي السلطة العليا في إمبراطورية الإسكندر. لذلك، عمل على تأمين حدود مصر من جميع الاتجاهات؛ الشرق والغرب، والشمال، لتوطيد حكمه. (الشيخ، 1993، ص 39)

أما عن سياسته الخارجية :

فتمثلت في الحفاظ على استقرار مصر السياسي والاقتصادي، وذلك من خلال حماية حدودها البرية والبحرية، وضمان استمرار الطريق الذي يربطها بموطنه الأم، إلى جانب تأمين حرية الملاحة لتصريف فائض الإنتاج، مما أسهم في تعزيز اقتصاد دولته الناشئة.(الشيخ ،1997، 29)

وبشكل عام، أسس بطلميوس الأول دولة قوية وراسخة، لكنه أورث خلفاءه المشكلة السورية"، أو ما عُرف لاحقًا بالحروب السورية، التي كان لها تأثير خطير على كل من الدولة البطلمية والدولة السلوقية.

(الشيخ، 1993، 40)

فقد بلغ عدد الحروب السورية ستة حروب، وهي سلسلة من النزاعات العسكرية بين الدولتين البطلمية في مصر والسلوقية في آسيا (سوريا) من أجل السيطرة على جوف سوريا، حيث تعارضت مصالحهما الخارجية:

اندلعت الحرب السورية الأولى بين بطلميوس الثاني وأنتيوخوس الأول، لتستمر الحرب السورية الثانية بين بطلميوس الثاني وأنتيوخوس الثاني، في حين قامت الحرب السورية الثالثة بين بطلميوس الثالث وأنتيوخوس الثالث، أما الحرب السورية الرابعة فكانت بين بطلميوس الرابع وأنتيوخوس الثالث أيضا،

استمرت هذه الحروب لفترة طويلة، وكان لها تأثير كبير على استقرار الدولتين،حيث سعى كل طرف إلى توسيع نفوذه وتأمين حدوده على حساب الآخر.

(الشيخ، 1993، 40)

أما عن سياسته الداخلية:

فقد اهتم بطلميوس الأول بشئون مصر الداخلية، ويمكن تلخيص سياسته في النقاط التالية:

1- اتبع نظام الحكم الملكي، وهو النظام الذي عرفه المصريون منذ توحيد دولتهم، وعلى الرغم من كونه إغريقيًا يؤمن بحرية الشعب ونظام دولة المدينة إلا أنه تبنى النظام الملكي لضمان إحكام سيطرته على مصر.

2-اعتمد في بناء الجيش والاقتصاد والإدارة على العنصر الإغريقي

3- أبقى على المدن اليونانية في مصر، مثل نقراطيس والإسكندرية وبرايتونيوم دون التوسع في بناء مدن يونانية جديدة، نظرًا لما تتمتع به هذه المدن من قدر من الحرية، والذي يتعارض مع نظام الحكم الملكي المطلق

(الشيخ، 1993، 40)

لكنه أنشأ مدينة جديدة تحمل اسمه، وهي "بطلمية" (حاليًا في محافظة سوهاج)، وذلك لتعزيز السيطرة على جنوب مصر

4- نظرًا لإدراكه مدى اهتمام المصريين بالجانب الديني، وسعيه إلى توحيد المصريين والإغريق، قام بتأسيس عبادة جديدة تجمع بين المعتقدات الإغريقية والمصرية، وهي عبادة الإله "سيرابيس" (الشيخ، 1997، 28)

5- سعى إلى جعل الإسكندرية مركزًا جديدًا للحضارة الإغريقية بدلًا من أثينا فأنشأ جامعة الإسكندرية ومكتبتها، وحرص على استقطاب العديد من علماء الإغريق وأدبائهم وفلاسفتهم وفنانيهم، أي أن بطلميوس الأول أرسى قواعد دولته وحقق الاستقرار الداخلي والأمن الخارجي. (الشيخ، 1993، ص 40)

بطلميوس الثاني (فيلادلفيوس)283 ق.م _246 ق.م

هو ابن بطلميوس الأول، وتولى الحكم في عام 283 ق.م، في سن الخامسة والعشرين واستمر حتى 246 ق.م، واختلفت الآراء حول مدة حكم بطلميوس الثاني ما بين 38 ، 39 عامًا. كانت مصر آنذاك في أزهى عصورها ازدهارًا من الناحية الاقتصادية والسياسية. قضى عامين قبل توليه العرش يتدرب تحت إشراف أبيه، بطلميوس الأول، لفهم طبيعة الحياة السياسية ونظام الحكم، مما كان له أثر كبير في تكوين شخصيته السياسية. فقد كان محنكًا وبارعًا في إدارة الأمور. ورغم كثرة الحروب التي نشبت في عهده، إلا أنه لم يقد جيشًا بنفسه، بل اكتفى بإرسال قواده، بينما انشغل بحياة الترف والنعيم، و تزوج بطلميوس الثاني من ابنة أحد قواد ، وأنجبت له ولي العهد بطلميوس الثالث. ثم تزوج بعد ذلك شقيقته أرسينوى الثانية، وكان هذا الزواج مخالفًا للأعراف اليونانية، لكنه سار على نهج المصريين الذين اعتادوا زواج الملوك من أخواتهم. وبعد وفاتها، أحبها حبًا شديدًا وجعلها في مصاف الآلهة، وأُطلق عليهما لقب "فيلادلفيوس"، أي "الأخوين المتحابين "، ومن هنا جاء لقب فيلادلفيوس، الذي يعني "المحب لأخته".كان بطلميوس الثاني ملكًا طموحًا،يسعى لإرضاء الشعب المصري وتلبية احتياجاته.

(فرح، 2002، 48-56)

كان بطلميوس الثاني أيضا شغوفًا بالعلوم الزراعية والحيوانات النادرة، وامتلك حديقة حيوان تضم مجموعة من الفهود والنمور وغيرها. لكنه كان مبذرًا للمال، منساقًا وراء شهواته، وكان يقيم العديد من الحفلات الضخمة لرجال بلاطه. ورغم ذلك، كان يتمتع بعقل رياضي بارع في الحساب وإدارة المشروعات، واهتم بزيادة أرباح الدولة من المشاريع الاقتصادية، سواء الكبيرة أو الصغيرة. (حسن، د.ت، ص 322-330)

اما عن السياسة الخارجية:

فتركزت السياسة الخارجية لبطلميوس الثاني على الحروب السورية، التي بدأت في عهده واستمرت مع خلفائه بسبب الصراع على جوف سوريا مع السلوقيين. كما سار بطلميوس الثاني على نهج والده في تأمين حدود مصر والحفاظ على استقلالها.(حسن ،دت،451)

الحرب السوريه الاولي:

سعى بطلميوس الثاني لاستعادة السيطرة على سوريا، التي اعتبرها حقًا لمصر منذ أكثر من عشرين عامًا. يعود هذا النزاع إلى معاهدة التحالف عام 303 ق.م، التي منحت بطلميوس الأول حق ضم سوريا إذا شارك في الحرب ضد أنتيجونوس (أحد قادة الإسكندر الأكبر). لكن بطلميوس الأول لم يرسل قواته إلى المعركة الحاسمة، مما أدى إلى ضم سوريا إلى الدولة السلوقية بعد انتصار الحلفاء. ومع ذلك، نجح بطلميوس الأول في احتلال جوف سوريا وهي فلسطين وفينيقيا، باستثناء صور وصيدا.. وبعد وفاة بطلميوس الأول وسلوقس (ملك الدولة السلوقية)، اندلعت الحرب السورية الأولى بسبب .رغبة بطلميوس الثاني في توسيع نفوذه، مستغلا ضعف أنطيوخوس الأول (أحد ملوك السلوقيين)، الذي كان منشغلًا بالحروب الخارجية والثورات الداخلية، وأرسل قواته إلى سوريا عام 276 ق.م، فتمكن من الاستيلاء على دمشق. لكن أنطيوخوس الأول رد بقوة، فاستعاد دمشق وهزم الجيش البطلمي.انتهت الحرب بانتصار أنطيوخوس الأول، الذي تمكن من الدفاع عن أراضيه واستعادة بعض المناطق المفقودة. لكن هذه الحرب لم تكن سوى بداية صراع طويل بين البطالمة والسلوقيين على سوريا، استمر لعدة أجيال. وعلى الجانب الآخر عززعلاقاته مع الرومان .

(حسن، 2017، ص 323-328)

اما عن سياسته الداخلية:

تمثلت في تكريس جهوده للمشاريع الاقتصادية، فاستكمل الأسس التي وضعها والده ، وأتم تنظيم إدارة البلاد. كما أسس مدينة بطلمية في صعيد

مصر، و اهتم بالإسكندرية كما فعل والده، وسماها "مدينة الثقافة"، وجلب إليها العلماء والفلاسفة والشعراء، وطور مكتبة الإسكندرية واهتم بالإسكندرية حتى أصبحت درّة العالم آنذاك. و ازدهرت في عهده حركة الترجمة، وكان من أبرز إنجازاته في هذا المجال ما يعرف بالترجمة السبعينية. أما الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها، فقد أحكم قبضته على الأراضي الزراعية و جعلها ملكًا للدولة، كما احتكر إنتاج الزيت وصناعته، ولم يكتفِ بذلك بل امتد احتكاره إلى صناعة الورق أيضًا. كما قام بسك عملات ذهبية وفضية خاصة بالدولة البطلمية، وفرض استخدامها في الأسواق المصرية، مانعًا تداول العملات الأجنبية.بهذه الإجراءات. خلفه ابنه بطلميوس الثالث، الذي أنجبته زوجته أرسينوى الثانية.

(الناصري، 1992، 163–164) (حسن، 2017، 465)

انتهت حياة بطلميوس الثاني في قصره العريق بالإسكندرية، مستمتعًا برغد العيش ونعيم الملوك. لكنه أصيب بمرض النقرس، الذي أقعده وألزمه القصر، حيث ظل يعاني الألم والحسرة حتى وافته المنية في شتاء عام 246 ،ق.م، بعد أن أرسي دعائم الأسرة البطلمية.

(حسن ، د.ت، 329)

بطلميوس الثالث(يوراجيتيس الأول) 246ق.م 221 ق.م

هو الابن الاكبر للملك بطلميوس الثاني والملكة أرسينوي الأولى.

ولد حوالي عام 281–282ق.م في بداية عهده حدثت تطورات كبيرة من أجل السيطرة علي العالم الهللينستى بين القوتين (الدولة السلوقية، والدولة البطلمية) وكان بطلميوس الثالث هو ملك على كل من مصر وبرقة . وكان محب للبساطة والحياة العملية ويتمتع بالخلق. (الشيخ، 1993، 42)

أما عن سياسته الخارجية :

فكان أهمها الحرب السورية الثالثة (246–241ق.م). حيث كان بطلميوس الثالث رجل عسكري قوي، يخرج بنفسه على رأس الجيش وبتولي حكم مصر وجد نفسه أمام حرب كان عليه أن يخوضها وهي الحرب السورية الثالثة عقب وفاه الملك السلوقي، واستطاع بالفعل في هذه الحرب اجتياح سوريا ودخول عاصمة الدولة السلوقية أنطاكية وتحقيق انتصارات باهرة ولكنه سرعان ما عاد إلى مصر بسبب سوء الأحوال الاقتصادية فيها، بسبب انخفاض منسوب فيضان النيل مما أدي إلى حدوث اضطراب عام في مصر وحالة من الجوع والقحط في البلاد. (الشيخ، 1993 ، 42–43)

ويمكن أن نستدل من موقف بطلميوس الثالث على مدي حرصه واهتمامه الشديد بالحفاظ على استقرار مصر الاقتصادي.

استغل الملك سلوقس الثاني هذه الفرصة في عام 241 ق.م وقام باسترداد كل ما استولي عليه بطلميوس الثالث فيما عدا سوريا الجنوبية (فينقيا – فلسطين). لم يخرج بطلميوس الثالث للحرب مرة أخرى اعتمادا علي مبدأ الدبلوماسية في تثبيت نفوذ مصر خارجيا. (الشيخ، 1993 ، 42–43)(الناصري ، 1992، 167)

أما عن سياسته الداخلية:

عمل من خلالها علي التفرغ لتوطيد دعائم حكمه في مصر حيث بدأ بطلميوس الثالث باستمالة المصريين و قام بتخفيف الضرائب والتنازل عنها أحيانا خاصة بعد تدهور الأحوال الاقتصادية نتيجة لانخفاض منسوب النيل كما أقام علاقات طيبة مع الكهنة وتمكن من كسب حب وثقة المصريين عندما بادر باستيراد كميات من الغلال بأسعار مرتفعة من الخارج لإنقاذ البلاد من هذه الازمة، وتكريما له، قام الكهنة عام 237 ق.م بإصدار قرار عرف باسم قرار كانوب حيث قدموا للملك فيه الشكر لما أصبغه علي"الشعب من عطف وإنقاذه للبلاد من المجاعة ، وتم منحه في هذا القرار لقب" يوراجيتيس أي الرحيم أو فاعل الخير . كما أظهر بطلميوس الثالث اهتمام شديد بالديانة المصرية وقد شهد عهده إنشاء العديد من المعابد الجميلة حيث شيد صرحا في معبد الكرنك وبدأ في بناء معبد إدفو في أسوان الذي خصص لعبادة الإلهحورس والذي شبهه الاغريق بإلاههم أبوللو ، وأتم بناء معبد الإلهه إيزيس في جزيرة فيلة في أسو وكان الملك محبا للعلم والثقافة وتشجيعا لحركة العلم والعلماء شيد لهم المعابد مثل معبد "السرابيوم " في الإسكندرية أوربما قام بإعادة ترميمه.

(فرح ، 2002، 56)

نهاية العصر البطلمي الذهبي:

بالرغم من الانتصارات التى حققها والأعمال المجيدة التي قام بها بطلميوس الثالث إلا إنه في الفترة الأخيرة من حياته اعتمد علي سياسة الدبلوماسية والوقيعة بين أعدائه (وهما ملك سوريا وملك مقدونيا) . ومن المؤسف للغاية أنه أهمل إعداد الجيش معتقدا بأن أعداءه سينشغلون بمشاكلهم الخاصة ومعتقدا بعدم إمكانيتهم بمهاجمة مصر، مما أدي إلي بداية إضمحلال العصر البطلمي . وبموت بطلميوس الثالث عام 221 ق.م انتقل العرش إلى ابنه بطلميوس الرابع.

(الناصري ،1992، 170–171)

بطلميوس الرابع (فيلوباتور) 221ق.م– 205ق.م

هو ابن بطلميوس الثالث، وقد خلفه بعد وفاته عام 221، وكان في الثالثة والعشرين من عمره، وامتدت فترة حكمه ستة عشر عام. تزوج من أخته أرسينوي الثالثة، وبذلك يكون ثاني ملوك البطالمة الذين تزوجوا من أخواتهم بعد فيلادلفوس، وقد عرفوا باسم "الإلهين الأخوين فيلوباتورز" أي المحبين لأبيهما. اختلفت شخصيته اختلاف تام عن شخصية والده، حيث اتسم بالانحلال الأخلاقي ، وسيطر عليه منذ بداية عهده رجل خبيث وهو وزير ماليته سوسيبيوس. ويتبين أن عهد بطلميوس الرابع كان نقطة تحول في تاريخ

دولة البطالمة، حيث تحولت من عصر الازدهار والإمبراطورية إلى عصر الاضمحلال وفقدان الإمبراطورية.(عبدالله ،2015، 129–130)

ويمكن أن نلمس ذلك في انتشار الفساد والرشوة، وظهور جشع جامعي الضرائب تجاه الفلاحين، وفرار العديد من الفلاحين من الأراضي بسبب ظلم نظام جباية الضرائب،كما تم تجنيد نحو عشرين ألف من الفلاحين في الجيش مما أدى إلى نقص الأيدي العاملة في الزراعة،و كل ذلك أدى إلى تدهور إنتاج المحاصيل الزراعية. كما صاحب عهد بطلميوس الرابع إفلاس في الخزانة العامة بسبب تكاليف قمع الثورات الداخلية وتكاليف موقعة رفح. (الناصري ،1992، 176)

أما عن سياسته الخارجية: (الحرب السورية الرابعة)

واجه بطلميوس الرابع بعض المشكلات في بدايه عهده حيث تولى أنطيوخوس الثالث حكم سوريا، ولأنه يعرف الوضع في القصر الملكي في مصر بعد تولي بطلميوس الرابع، رأى أن فرصته قد حانت للاستيلاء على سوريا الجنوبية بعد أن انتزعها منه بطلميوس الأول. ولذلك في العام الأول من حكم بطلميوس الرابع، بدأ أنطيوخوس الزحف بجيشه إلى سوريا الجنوبية وكان على هذه المنطقة القائد العام للجيوش المصرية، وهو إغريقي الأصل وعلى قدر من التفوق العسكري، فتمكن من الدفاع عن فينيقيا وحصونها، وهزم أنطيوخوس وعاد إلى بابل لمواجهة ثورة قد قامت ضده. وفي هذه الفترة، ظهر دور سوسيبيوس حيث أعاد تنظيم الجيش المصري، فجلب أعداد كبيرة من الجنود المرتزقة من بلاد اليونان، ولكن اضطر إلى تجنيد عشرين ألفًا من الفلاحين المصريين بعد أن تم تدريبهم من قبل ضباط وجنود إغريق ومقدونيين على الطرق الحربية المقدونية حيث تم كل ذلك في الخفاء لمدة عامين تقريبا. وقد كان أنطيوخوس في تلك الفترة قد انتهى من القضاء على الاضطرابات في دولته وخرج على رأس جيشه عام218 ق.م متجهًا إلى سوريا الجنوبية وكان الموقف في صالحه في بداية الأمر فاستولى أنطيوخوس على سهول فينيقيا و غزة . وفي ذلك الوقت كان القصر الملكي البطلمي قد أتم العدة ونقل جيوشه إلى أرض المعركة تحت قيادة الملك بطلميوس الرابع نفسه، وبدأت المعركة من رفح عام217 ق.م واحتدم القتال بين الفريقين، وقد كانت الغلبة للجيش البطلمي بعد أن لاذ أنطيوخوس بالفرار. وكان من أهم نتائج هذه المعركة أن الجنود المصريين أثبتوا جدارتهم رغم أنهم لم يتدربوا إلا لفترة قصيرة، ولذلك فإن الجنود المصريين كان لهم الفضل الأكبر في انتصار البطالمة في هذه المعركة واحتفاظ مصر بسيادتها على سوريا الجنوبية. (العبادي ،1999، 72–74)

وبعد هذه المعركة، لم يدخل بطلميوس الرابع حروب مرة أخرى، وأتخذ موقف الحياد من كل الأحداث الدولية آنذاك.(الشيخ ، 1993، 43)

أما عن سياسته الداخلية:

كان لمعركة رفح أثر واضح على سياسة بطلميوس الرابع الداخلية التي اتسمت بمحاولاته المستمرة في إرضاء المصريين تجنبًا لثوراتهم المستمرة ضد حكم البطالمة، وخاصة بعد المعركة.(الشيخ ، 1993، 44)

فبعد أن عاد الجنود المصريون من المعركة و كان لهم الفضل في الانتصار، شعروا بالثقة في أنفسهم، وأدركوا أنه باستطاعتهم حكم البلاد، فقاموا بعمل ثورة طويلة المدى، وخصوصا في مدينة طيبة، وذلك كان أكبر حدث داخلي في عهد بطلميوس الرابع.(العبادي ، 1999، 75)

وبنهاية عهد بطلميوس الرابع، تعتبر نهاية لعهد البطالمة الاقوياء ليبدأ بعدها عصر الضعف من عهد بطلميوس الخامس إلىأخر دولة البطالمة

3.المحور الثاني –الزراعة في عهد البطالمة الأربعة الأوائل :

الأراضي الزراعية

وجه البطالمة أهتمام واسع بالزراعة، لأن مصر منذ أقدم العصور وهي بلد زراعية، ومهنة أغلب سكانها هي الفلاحة. فاعتمد البطالمة على الزراعة لتوفير الغذاء لسكان البلاد، وإنماء الثروة، وضمان الحصول على مساحات واسعة من الأراضي لكي يمنحوها إلى جنودهم أو يمنحوها إلى المدنيين الإغريق الذين استقدموهم إلى مصر. ولأن النيل هو أساس الزراعة في مصر، فقد اعتمدت مساحة الأرض المزروعة وكمية المحصول الناتج من هذه الأرض اعتماد كلي على ضبط مياه النيل وحسن تصريفها. ولذلك، فإن البطالمة الأوائل اهتموا بشكل بالغ بشئون الري ومايتبع ذلك من شق القنوات والمصارف وإقامة الجسور، وصيانة المنشآت الزراعية. وقد كان مهندسو الإغريق يتابعون شئون الري، وقد عاونهم خبراء مصريون. فقد تم استغلال الأراضي الزراعية إلى أقصى درجة، وتم استصلاح العديد من الأراضي، فازدادت مساحة الأرض المزروعة زيادة كبيرة.(نصحي، 1988، 4)

فقد اهتم حاكم مصر بقضيتين أساسيتين ، القضية الأولى هي العناية بشئون الري منذ بداية رصد حدوث الفيضان لحين وصوله إلى مصب نهر النيل، و القضية الثانية هي مسح الأراضي بعد حدوث الفيضان و حصر الأرض التي وصل إليها الفيضان والأرض التي لم يصل إليها والأرض المزروعة و الأرض التي لم تزرع.(عبد الله ،2015، 4)

1. الري

كانت من أهم الأمور التي يجب على حاكم مصر الاهتمام بها هى الزراعة و توزيع المياه، فالعناية بموارد المياه و وضع نظام دقيق للمحافظة عليها هي أهم مظاهر الاهتمام بالزراعة. والمحافظة على المياه يتطلب نظمًا دقيقة تضمن حسن توزيع المياه، و خاصة بعد الفيضان و انحسار المياه، و يتطلب ذلك إشراف دقيق من الأيدي العاملة على مجرى النيل و تنظيم قنواته و سدوده

تنظيم دقيق من خلال تشييد السدود و حفر القنوات لكي تصل مياه النيل إلى المناطق البعيدة عن المجرى الأساسي. وقد كانت هذه التطورات التي أدخلها الإغريق على الزراعة كافية لتحسين أحوال مصر الزراعية و الاقتصادية .(عبد الله ،2015، 284)

وقد اهتموا بشق الترع و تقوية الجسور من خلال عدة مراحل، وهي:

أ– طرح الدولة للمشروع في مزاد علني تحت إشراف لجنة مكونة من الأويقونوموس و كبير مهندسي الري و الكاتب الملكي أو ممثل عنه، ويتم الإعلان عن المشروع قبل تنفيذه بمدة كافية تسمح للمقاولين بدراسة المشروع و تقديم الأسعار الخاصة بالمشروع، و عدد العمال الذين سوف ينجزون هذا العمل.

ب– أثناء توقيع العقد مع المقاول، كان يجب اصطحاب أحد الضامنين ليوقع معه على العقد ،على أن يكون الضامن لديه القدرة المالية لسداد أية غرامة قد تقع على المقاول.

ج – احتواء العقد على المواصفات الفنية التيتم وضعها من قبل مهندسو الري، و تعتبر ملزمه على المقاول

د– يتضمن العقد الشروط الجزائية التي ستقع على المقاول إذا لم ينجز العمل المطلوب في المدة المحددة و بالمواصفات المطلوبة، ثم بعد هذه الخطوات يبدأ العمل التنفيذي.(عبدالله، 2015، 284: 286)

2.مسح الأراضي

خضعت عملية المسح و التسجيل لإشراف دقيق، وتابع عملية المسح كبار الموظفين في الدولة ، و كانت هذه السجلات الخاصه بعمليات المسح تجدد كل عام، وكان الغرض منها هو الحفاظ على سجل شامل بالأراضي الصالحة للزراعة . وقد تطلب ذلك أن يكون التدوين و التسجيل بشكل مستمر لأنه كان قابلا للتغيير و التبديل من عام لآخر، وقد كانت تقارير عملية مسح الأراضي تبدأ بذكرِ السنة التي تم فيها المسح، ثم يحدد جهة صدور التقرير ثم يذكر القسم الذي تم مسحه، و تذكر أبعاد الأرض من الجنوب إلى الشمال و من الشرق إلى الغرب، ثم يتم تحديد مساحة الأرض الصالحة للزراعة. وقد أبدت الدولة اهتمام كبير بتقارير مسح الأرض، لأنها كانت تضع توقعا للدخل الناتج من الأقاليم، حيث كان يتم عمل تقارير توضح معلومات عن الأراضي المتوقع زراعتها و أنواع المحاصيل المزروعة، و تتضمن أيضا الأراضي غير المزروعة مع ذكر سبب عدم زراعتها.

(عبدالله ، 2015 ، 286– 287)

ارتبط أول أمر ملكي لتسجيل الممتلكات المتعلقة بالأراضي ارتباط وثيق بجباية ضريبة "الأبوميرا"، التي خصصت لعبادة "أرسينوي"، زوجة بطلميوس الثاني، التي رفعت إلى مصاف الآلهة، وكان الكاتب الملكي يسجل جميع أنواع مزارع الكروم و الفاكهة مع إنتاجية كل أرض منها. أما أراضي الهبات فكان أصحابها هم من يتحملون التسجيل بأنفسهم، تبعا لمسؤوليتهم الشخصية، وأما أراضي المعابد فكان يتم التعامل معها بشكل منفصل، وكل ذلك ضمن القرار الملكي الذي قسم مسح الأراضي إلى نظامين: النظام الأول كان فيه الموظفون الملكيون هم من يقومون بتسجيل الأراضي، و النظام الثاني كان فيه أصحاب الممتلكات هم من يتولوا عملية تسجيل الأرض بأنفسهم. وبعد ذلك أصدر بطلميوس الثاني قرار ملكي عام258 ،ق.م نص على ضرورة مسح جميع الأراضي و بيان طرق ريها و نوعيه الأرض و مدى خصوبتها و حدودها، و ذكر الفترات التي تكون فيها الأرض جافة، و الأرض التي تروى صناعيا، و الأراضي التي لم يصلها الفيضان. ويظهر في هذا القرار محاولة بطلميوس الثاني ،السيطرة على كل الاراضي في الدولة بلا استثناء حيث شمل المسح كل الأراضي غير المنتجة أيضا.

(عبدالله ،2015، 288–289)

وقدكان لكل ما سبق أثر كبير علي نظام الأراضي، حيث هدفت سياسة البطالمة في مصر في مجال نظام الأراضي إلى العمل على إنشاء دولة قوية تحت الحكم الملكي، والإصرار على تسهيل إقامة الأعداد الكبيرة من الإغريق الذين حضروا إلى مصر، وكانوا العنصر الأساسي في بناء الجيش وإدارة البلاد–كما سبق الذكر–.

(أبو بكر، 1998، 244)

وتنوعت الاراضي الزراعية في مصر في العصر البطلمي مثل: الأراضي الملكية و أراضي المعابد، و أراضي الإمتلاك الخاص، و أراضي المدن، و أراضي الهبات التي كان يمنحها الملك لمن يشاء، التي تنقسم بدورها إلى أراضي الإقطاعات العسكرية، و أراضي إقطاعات الموظفين. وسنتناول كل نوع من هذه الأراضي بشئ من التفصيل

(عبد الباقي، 2009، 152–153)

أولا: الأراضي الملكية:

هي أراض معظمها خصبة وكانت منتشرة في معظم أنحاء مصر، تولى زراعتها مزارعون يطلق عليهم (مزارعون ملكيون أومزارعو الملك) تحت إشراف الملك عن طريق موظفين مندوبين عنه، تمتعوابمكانة اجتماعية . ولم تقتصر أعمالهم على زراعة الأراضي الملكية فقط، بل تولوا زراعة أنواع أراض أخرى وكونوا جماعات أشبه بالاتحادات، وخضعت لرئاسة كاتب القرية. و قد كانت الأراضي تؤجر إلى المزارعين الملكيين بعقود بين موظفي الملك والفلاحين. .وكانت في العقود بنود يحدد فيها قيمة الإيجار عن طريق مزادات و كان الإيجار يختلف من أرض إلى أخرى. وكان العقد يضمن للملك أكبر دخل من الأراضي.و لم يسمح للمستأجر بمغادرة وطنه الأصلي إلا إذا قام بتسديد كل التزاماته للملك.(عبد الباقي، 2009، 158–159)

لم يكن لدي المستأجر حرية زراعية ، وإنما كان يسير وفقا للتعليمات الخاصة بالزراعة التي كانت تصدرها الدولة كل عام. وكانت التعليمات تتضمن حدود المساحة الواجب زراعتها في كل مديرية، و كان يتم حساب كل مساحة

بالأرورا، التي كانت تساوي 2756 متر مربع ، سواء كانت(قمح، شعير كتان، ذرة أو حبوب زيتية). و كان الايوقونوموس وهو (المدير المالي و الاداري في عهد البطالمة) يقوم بالإشراف العام على تنفيذ هذه التعليمات في كل مديرية. وبمجرد وصول التعليمات من الإسكندرية إلى عاصمة الأقليم كان يأمر كل قرية بما يجب عليها زراعته. لكن تطبيق هذه التعليمات كان قاصر على الأراضي الملكية فقط، حيث كان هناك عقود إيجار خاصة بالإقطاعات العسكرية كان المستأجر حر فيما يزرعه. ومع ذلك، و في أواخر عصر البطالمة، لم يتقيد مزارعو الملك بهذه التعليمات.(،نصحي، 1988 163-164)

أمامزارعو الملك، فخضعوا لإشراف دقيق طوال العام الزراعي بداية من إعداد الأرض للزراعة ثم زراعتها بمحاصيل محددة ، وصولا إلى حصد المحاصيل وجمعها في الشون الملكية. وازدادت المراقبة خصوصا في وقت الحصاد بسبب الخوف من سرقة المحصول أو عدم تسديد التزامات الأرض المادية. وكان على الفلاح سداد كامل التزاماته للملك، مثل الإيجار الذي كان متغير من سنة لأخرى. كما كان على الفلاح دفع أجر المواشي الملكية وتقاوي الزراعة، التي كان ردها بزيادة خمسين في المائة عن المبلغ الأساسي . وبعد ذلك، يسدد ضرائب فرضها عليه الملك، مثل الضرائب العقارية، التي كان يطلق عليها ضريبة الإردب، والضرائب الدينية لخدمة الدين ، وضريبة مسح الأرض الزراعية. و كان الفلاح يدفع أكثر من نصف الإنتاج مقابل هذه الضرائب كما كان الفلاح يعاني من الموظفين الذين يحصلون الضرائب أكثر من الضرائب نفسها. بل إن حالة الفلاح أخذت تسوء تدريجيا كلما مررنا من القرن الثالث والثاني إلى الأول ق.م.

(عبدالباقي ، 2009، 159-161)

ومن الجدير بالذكر أنه في النصف الثاني من عصر البطالمة الضعاف تأثرت الأراضي الزراعية بالضعف الذي شمل كافة أنحاء البلاد، فقد نتج عن إهمال وسائل الري انخفاض الإنتاجية الزراعية وانصراف الأهالي عن استجار أرض الملك فاعتمدت الدولة على إلزام الأهالي باستئجارها، وفرضت عليهم في معظم الأوقات شروط مجحفة، مما دفع الأهالي إلى التعبير عن الإحساس بالظلم الواقع عليهم والرحيل عن أراضيهم، واللجوء إلى المعابد، فيما عرف بظاهرة الهروب **Anachoresis** الأناخورسيس والتي ظهرت في عهد بطلميوس الثاني في ضياع أ بولونيوس وزير ماليته، وهي تشبه في وقتنا الحالي الإضراب.(فرح، 2002، 93)

ثانيا: أراضي المعابد

تنقسم ثروة المعابد منذ عهد الفراعنة و من بعدهم البطالمة إلى نوعين الأول ملك للآلهة، و الثاني فهو في يد الكهنة. و أراضي الآلهة هي أراض قدمها الملوك لهم لتعظيمهم .و في بداية حكم ،البطالمة استمروا على نفس النهج و قدموا للمعابد أنواع مختلفة من الأراضي. ولم يأخذوا هذه الأراضي ليضموها للأراضي الملكية، ولكنهم لجأوا إلى وسيلة مختلفة ليسيطروا على ثروة الآلهة دون الاعتداء على حق الآلهة في ملكيتها. وبما أن الملك بصفته إله كان ممثل لهؤلاء الآلهة على الأرض، فكان من حقه إدارة هذه الأراضي وبذلك أسند البطالمة إدارة أراضي المعابد إلى الحكومة ليحكموا قبضتهم على الكهنة، ويتحكموا بهم حسب موقف الكهنة معهم. وقد استفاد البطالمة من إسناد أراضي المعابد إلى الحكومة استفادة مادية أيضا لأنهم هكذا ضمنوا استغلالها إلى أقصى حد.

(نصحي، 1988، 180-181)

كما تم فرض ضرائب على أراضي المعابد. ولكن مع مرور الوقت، اعطي البطالمة للمعابد منح من الأراضي الزراعية للصرف منها على الطقوس الدينية، وكلما تقدمنا إلى القرن الأول ق.م، كانت تزداد هذه المنح حتى أصبحت مساحتها كبيرة.(أبو بكر، 1998، 189)

وذلك كان ناتجا عن رغبة البطالمة في أن يظهروا أمام المصريين بمظهر الفراعنة الحقيقيين ليضفوا الشرعية على حكمهم، ولكي يظهروا إجلالهم واحترامهم للديانة المصرية، مشوا على خطى الفراعنة في تقديم القرابين للآلهه الوطنيين وأنشئوا المعابد والهياكل، ومنحوها هبات عقارية ومالية، ووضعوا الزخارف على جدرانها، حيث صوروا أنفسهم بشكل الآلهه المصريين.

(أبو بكر، 1998، 186)

ثالثا: أراضي الهبات:

وتنقسم إلى نوعين:

النوع الاول: بمثابة رواتب لموظفي الحكومة

النوع الثاني: ضياع كبيرة منحها البطالمة إلى كبار العسكريين

واختلفت هذه الأرض من حيث الموقع و المساحة حسب اختلاف مكانة ذلك الشخص في الدولة . وكان هدف البطالمة من إعطاء هذه الهبات إلى قوادهم ووزرائهم هو مكافأتهم على خدماتهم، وتدعيم الصلة بين هؤلاء الأشخاص والملك، ونشر عدد كبير من الإغريق في البلاد دون الحاجة للتوسع في إنشاء مدن إغريقية جديدة في مصر.

(نصحي ، 1988، 205-207)

و تمثلت هذه الأراضي في :

أ-الإقطاعات العسكرية

اتّبع البطالمة الأوائل سياسة خارجية فرضت عليهم إنشاء جيوش كبيرة واعتمدوا في تكوينها على الإغريق والمقدونيين الموجودين في مصر و الذين كانوا نواة لهذا الجيش وابتعدوا عن اختيار المصريين. كما أنهم فتحوا أبواب الدولة للمتطوعين من مقدونيا وبلاد الإغريق.

(نصحي ، 1988، 187)

فقد سارع الإغريق و المقدونيين للأنضمام إلى الجيش و خدمه البطالمة و كان السبب الرئيسي هو طمعهم في ثروات مصر فنزحوا اليها و قد استقبلتهم

مصر ووفرت لهم كل سبل الراحة فكان من المتوقع أن يتهافت أعداد ضخمة، من الإغريق والمقدونيين إلى مصر للالتحاق بالجيش . وفي أوقات السلم تم الاستعانة بهم لتنفيذ مشروعاتها الإنشائية . ولهذا فتح البطالمة المجال أمام تدفق الإغريق و المقدونيين لمصر سواء مدنيين أوعسكريين . واستمر ذلك حتى القرن الثالث ق.م . و حتي يطمئنوا لوجودهم وولائهم في زمن الحرب أغدقوا عليهم مزايا مادية مغرية، فمثلا الجندي النظامي في الجيش وقت الحروب يمنح الأجر و الزاد ، و في وقت السلم كانت الحكومة توفر لهم سبل الرزق و الحياة في مصر. و هكذا استطاع البطالمة ضمان وجود جيش قائم من جنود مدربة بأفضل الأساليب.

(على ، د.ت، 488–489)

كان يطلق علي الإقطاع الممنوح للجنود اسم كليروس (**kleros**) ،أما الشخص الممنوح الاقطاع يسمي كليروخس(**klerochos**)،

وقد اختلفت مساحات الإقطاعات العسكرية حسب مراتب الجنود والضباط، فنجد إقطاعات كان حجمها مائة أرورا، وأخرى سبعون أرورا .

(العبادي، 1999، 133).

و كان الإقطاع العسكري ملكا للملك وليس ملكا لصاحبه، وكان للملك حق استرداده في أي وقت، ولا يستطيع مالك الإقطاع بيعه ،أو توريثه أو رهنه وبعد وفاته يعود الإقطاع إلى الملك مرة أخرى. فتعتبر ملكية الجندي للإقطاعية هي ملكية انتفاع فقط، ولا يوجد ما يمنع من مشاركة الابن لأبيه في الإقطاعية ما دام قادرا على العمل العسكري. وفي النصف الثاني من القرن الثالث ق.م، أصبح من حق صاحب الإقطاع أن يوصي بالإقطاع لمن يشاء من غير أبنائه. أما في القرن الأول ق.م، فلم تعد الإقطاعية العسكرية مقصورة على الجنود إنما امتدت إلى أشخاص مدنيين، رجال ونساء، ولم يكن من الضروري أن يكونوا من أبناء صاحب الحيازة، إنما يكفي أن يكونوا من أقاربه.

(عبد الباقي، 2009، 164–165)

و قد بدأ نظام منح الجنود إقطاعات في عصر البطالمة منذ عهد بطلميوس الأول، وهو الذي وضع أساس النظام عندما منح إقطاعات لرجال الفرق النظامية الذين كانوا في خدمته، وعلى الرغم من أن بطلميوس الأول هو الذي وضع أساس النظام ،إلا أن هذا النظام لم يكتمل إلا في عهد بطلميوس الثالث.

(نصحي،1999، 189)

ظهر مصطلح جديد لأصحاب الإقطاعات العسكرية في القرن الثاني ق.م وهي الفئة التي يطلق عليها المستوطنين كاتويكوي(**katoikoi**)

وقد نظن أن المصطلح الجديد يوحي بظهور طبقة جديدة، ولكن منذ نهاية القرن الثالث ق.م و بعد معركة رفح بدأ البطالمة في تجنيد عدد كبير من المصريين في جيوشهم، وتمت معاملتهم بطرق تشبه الجنود الإغريق ،فمنحوا إقطاعات عسكرية كمكافأة لهم ولكن بمساحات أصغر من الممنوحة للإغريق.(العبادي، 1999، 133)

ب–إقطاعات الموظفين

استعان البطالمة بالإقطاعات كبديل للمرتبات النقدية المنتظمة للموظفين، وقد أظهرت هذه الوسيلة نجاح في زيادة مساحة الأرض المزروعة في مصر، لأن هذه الإقطاعات كانت مثل الإقطاعات العسكرية، وكانت تشترك مع أراضي الإقطاعات العسكرية فيكونها أراضي بور تحتاج إلى الاستصلاح. (أبو بكر، 246،1998)

وكانت توفر للدولة فائض من العملات الفضية، ولذلك كان كبار رجال الإدارة يأخذون قطعا كبيرة من الأراضي. وكانت هذه الإقطاعات منحة من الملك للموظف للعمل بها ما دام في خدمة الملك، بمعنى أن للملك الحق في استرداد الأرض وقتما يشاء، فالموظف ليس مالكا للأقطاع .وقد كان نظام الإقطاعات واحدة من الطرق والوسائل التي استخدمها البطالمة في خطة استصلاح الأراضي وزيادة مساحة الأرض الزراعية في مصر. ويظهر ذلك بشكل واضح في إقطاع أبولونيوس، وزير مالية بطلميوس الثاني، فقد تبين لنا أن هذا الإقطاع كان يشمل عشرة آلاف أرورا، والجزء الأكبر من الإقطاع كان أرض بور تم استصلاحها عن طريق مد الترع والجسور. وقد حصلنا على هذه المعلومات من أوراق زينون، وكيل الوزير أبولونيوس والمشرف على إقطاعه في الفيوم، وتعتبر هذه الأوراق من أهم مجموعات البردي التي عثر عليها في مصر البطلمية. وقد ظل أبولونيوس يتمتع بهذا الإقطاع الكبير عندما كان في خدمة الملك، ثم تمت مصادرته عندما خرج من الخدمة.(العبادي ،1999، 131–132)

رابعا: أراضي الملكية الشخصية

اختلف المؤرخون حول نشأة الملكية الشخصية للأرض في مصر في عصر البطالمة، فهناك رأي يرى أنها نشأت ونمت تحت حكم البطالمة، والرأي الآخر يرى أنها كانت موجودة منذ العصر الفرعوني. ولكن على الأرجح أن الملكية الشخصية كانت موجودة بالفعل عندما جاء البطالمة إلى مصر، وتطورت تحت حكمهم بمساعدة عاملين: الأول هو تحول الإقطاعات العسكرية إلى ملكية شخصية، والعامل الثاني هو نتيجة لمشاريع إصلاح الأراضي البور، التي كانت هي سياسة البطالمة. ومجمل هذه السياسة هو أن الدولة تشجع على استثمار الأموال في الزراعة، وقد سمح البطالمة بالامتلاك الخاص في الأراضي، وخاصة الأراضي التي كانت تزرع كروم وأشجار فواكه وكانت هذه الأراضي تزرع حبوب وقمح أيضا. و كان يعفى زراع الكروم والفواكه في الأراضي البور من الضرائب في السنوات الخمس الأولى، وبعد ذلك تجبى الضرائب بشكل مخفض في السنوات الثلاث التالية، وبعد ذلك تجبى الضرائب كاملة. وقد أعطي لسكان الإسكندرية امتياز خاص، وهو تمتعهم بالضرائب المخففة ثلاث سنوات دون غيرهم من السكان، لأن الإسكندرية كانت أكبر مراكز الصناعة والتجارة.

(العبادي ، 1999، 134–135)

وقد شجع البطالمة على امتلاك هذه الأراضي لتوسيع مساحة الأرض الزراعية، وسد حاجة الإغريق من الكروم والفواكه، وزيادة دخلهم من الضرائب. (عبد الباقي ، 2009، 157)

خامسا: أراضي المدن

تمتعت المدن اليونانية في مصر بنظام مماثل لدويلات المدن اليونانية في اليونان. فكل مدينة يجب أن يتبعها مساحة من الأرض الزراعية ، فمثلا مدينة بطلمية التي أنشأها بطلميوس الأول في صعيد مصر كانت لها أرض خاصة تحيط بها. وتعتبر أراضي المدن ملكيات خاصة في أيدي الأفراد من مواطني المدن ولكن في حالة الإسكندرية (التي اطلق عليها أرض السكندريين) نجد أنها تمتعت بإعفاءات وامتيازات في الضرائب.

(العبادي ، 1999، 135–136)

ومما سبق نجد ان البطالمة الثلاثة الأوائل اهتموا بشئون الري و الصرف و استصلاح الأراضي و استخدام الوسائل الحديثة لسد حاجة السوق المحلية و تصدير الفائض إلى الخارج، فكان من نتيجة هذا الاهتمام أن برزت مظاهر الحياة الاقتصادية في مصر من خلال زيادة مساحة الأراضي المزروعة و ازدياد محصولها. وعلى الجانب الآخر فقد شهدت الزراعة بعد ذلك في القرنين الثاني و الأول ق.م وتحديدا في عهد بطلميوس الثاني بدايات التدهور بسبب تداعيات نظامه المالي و الاقتصادي الذي أثقل كاهل الأهالي، و خاصة عندما جعل تنفيذه في أيدي موظفين غير أمناء و متعسفين، و كان نتيجة ذلك اضطرار الأهالي إلى الفرار من مزارعهم أو التقاعس عن أداء أعمالهم. و في عهد بطلميوس الثالث حدث نقص واضح في مساحة الأراضي الزراعية حيث أنأعداد كبيرة من الأراضي الزراعية جفت أو تحولت إلى مستنقعات، و خير دليل على ذلك أن حوالي نصف أملاك التاج في الفيوم قد أصبحت أرض بور غير صالحة للاستخدام، و هذا التدهور دليل على نقص الرخاء الذي حدث في القرن الثاني ق.م.

(نصحي ، 1988، 23–24)

4.المحور الثالث–الصناعة في عهد البطالمة الأربعة الأوائل :

واجه البطالمة صعوبات كبيرة في تطوير الصناعة، إذ لم تكن الحرف المصرية التقليدية تلبّي احتياجات البطالمة، وبما أن سياستهم كانت قائمة على تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنع الاستيراد، كان لابد من توسيع نطاق الإنتاج المحلي لتغطية الطلب المتزايد في الداخل وجذب الأسواق الخارجية. واستطاعت مصر التكيّف مع هذه التحديات، فأصبحت بحلول القرن الثالث ق.م تعتمد على نفسها في مختلف المجالات الصناعية، بل وبدأت في تصدير فائض إنتاجها. ويعود هذا النجاح إلى براعة المصريين، وإسهامات البطالمة وتوافر رؤوس الأموال نتيجة انتشار التعامل بالنقود. كما كان للنهضة العلمية في معهد الإسكندرية دور مهم في تحسين الإنتاج ،و انتعاش التجارة لدعمالحكام دور كبير في جعل الصناعة مصدرًا أساسيًا للدخل .فكان الملك صاحب أكبر مساحة من الأراضي ،وأيضًا المحرك الرئيسي للصناعة في البلاد مستفيدًا من عوائدها .كما كان للمعابد دور مهم في تعزيز النشاط الصناعي من خلال امتلاكها أراضي شاسعة ومصانع متخصصة في إنتاج الزيوت والمنسوجات. ورغم المنافسة بين الملك والمعابد، تمكن الأفراد من تأسيس العديد من المصانع في المدن الكبرى وممارسة الحِرف المختلفة حتى في القرى الصغيرة

(نصحي، 1988، 28، 29)

تنوعت الصناعات في مصر البطلمية، ولكن قبل الحديث عنها، لا بد من التطرق إلى سياسة البطالمة تجاه الأنشطة الصناعية في البلاد. قامت سياستهم الصناعية على نظام الاحتكار، الذي اتخذ شكلين: احتكار كلي واحتكار جزئي. فقد شمل الاحتكار الكلي الصناعات الهامة، مثل صناعة الزيت والملح، في حين كان الاحتكار الجزئي يخص صناعات أخرى، كصناعة المنسوجات،وبفضل هذه السياسة، تمكن البطالمة من جني أموال طائلة .

(فادية، 1998، 272–273)

أولًا: صناعة الزيت

عُرفت زراعة النباتات الزيتية منذ العصور القديمة، لكنها ظلت تُدار بشكل عشوائي دون تنظيم رسمي. ومع مجيء البطالمة، تبنّت الدولة نظاما صارمًا لتنظيم هذا النشاط حيث تم تقسيم الأراضي المخصصة لهذه الزراعة في كل مقاطعة، وتولّت الحكومة الإشراف الكامل على مراحل الزراعة والحصاد وكانت البذور تُوزّع من قبل الدولة على المزارعين ،ويستقطع ربع المحصول كضريبة، بينما تُشترى الكمية المتبقية بأسعار محددة مسبقًا.

(عبدالوهاب، د.ت، 198)

تمثّل صناعة الزيوت أهمية كبرى في مجال احتكار البطالمة للصناعات، ونجد في هذه الصناعة تحديدًا معلومات وفيرة على عكس باقي الصناعات، وذلك بسبب أهميتها الكبيرة في الدولة. قامت الدولة باحتكار هذه الصناعة احتكارًا كليًا، وكان على من يعمل بها أن يحصل على ترخيص لمزاولة المهنة، وتم منع امتلاك أي شخص للأدوات المستخدمة في هذه الصناعة، وإلا تعرض لغرامة مالية. أما فيما يتعلق بصناعة الزيوت في المعابد، فقد كان يتحتم على القائمين عليها إبلاغ الملتزم ومندوبي الأويقونوموس عن عدد مصانع الزيت في كل معبد، وعدد المطاحن والمعاصر في كل مصنع، وكان عليهم الحصول على إذن لمزاولة هذه المهنة في المعبد. (نصحي، 1988، 250–251)

أصبحت عملية استخراج الزيت مركزية وتتم داخل معاصر تديرها الدولة مباشرة، مما أدى إلى حظر تشغيل المعاصر الخاصة تمامًا، باستثناء تلك التابعة للمعابد، التي سُمح لها بالعمل لفترة قصيرة لا تتعدى شهرين في العام لسد احتياجاتها. (عبدالوهاب، د.ت، 198)

وكان على تلك المصانع التابعة للمعابد استخراج زيت السمسم في حضور الملتزم ومندوبي الأويقونوموس. (نصحي، 1988، 251)

أراد البطالمة من احتكارهم لصناعة الزيت تحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم استيراد الزيت من الخارج، ولكن لم تكفِ المصانع لتغطية الاستهلاك المحلي، ولذلك أقامت الدولة مصانع ملكية لمحاولة تحقيق الاكتفاء من الزيوت. أما فيما يتعلق بمصانع الأهالي، فلم تكن ملكًا مطلقًا لهم، بل كانوا يشترون حق الالتزام، الذي كانت مدته عامين فقط، وبالتالي لم يكن للملتزم سوى حق استخدام المصنع خلال مدة الالتزام فقط. (نصحي، 1988، 252–253)

كان على الأويقونوموس تزويد المصانع بالكمية الكافية والمحددة من السمسم والخروع والقرطم، وإذا لم يقوما بذلك فإنهما يعرضان نفسيهما لغرامة مالية، بالإضافة إلى تعويض الملتزم عن خسائره. وكان عليهما أيضًا عدم السماح للعمال في مصانع الزيوت بمغادرة المديرية، وإلا يتم القبض عليهم وإذا وُجد أن أحد العمال من مديرية أخرى يتحفظ على أحد العمال الهاربين ولم يسلمه، فإنه يدفع غرامة مالية ويصبح عرضة للقبض عليه هو الآخر وبسبب هذه السياسة القاسية، كان العمال يهربون إلى المعابد للأحتماء بها.

أما عن أجر العمال في هذه الصناعة فيتم تحديده حسب ما تم إنتاجه من الزيت، وإذا أنتج العامل كمية أكبر من الزيت من نفس كمية المادة الخام يحصل على مكافأة هو والملتزم بعد بيع الزيت.

وهكذا يمكن تحديد القوانين الخاصة بصناعة الزيت كما يلي:

1–عدم استخراج الزيت خفية

2–إنتاج أكبر كمية ممكنة من الزيت

3–توافر الأيدي العاملة لدى الملتزم

4–منع مغادرة العمال للمديرية

5–اختزان كمية من محصول الحبوب الزيتية كاحتياطي للعام التالي

(نصحي1988، 254–255)

وبالنسبة لسوق بيع الزيت، فقد سيطرت الحكومة أيضًا عليه ، حيث كانت تحدد الأسعار التي يبيع بها التجار، وغالبًا ما كانت مرتفعة. ولمنع المنافسة، فرض البطالمة ضرائب مرتفعة على الزيوت المستوردة، بجانب رسوم إضافية على نقلها داخليًا. كانت محاولة بيع الزيت المستورد تؤدي إلى مصادرة البضائع وفرض غرامات باهظة. ومن خلال هذه الإجراءات، تمكن البطالمة من السيطرة المطلقة على تجارة الزيت، وتحقيق أرباح ضخمة تجاوزت في بعض الحالات ثلاثة أضعاف التكلفة الأصلية (عبدالوهاب، د.ت، 199)

أما الزيت الذي تم استيراده للاستخدام الشخصي كان بكمية محددة تكفي لثلاثة أيام، مع دفع رسوم جمركية باهظة لتحجيم عملية استيراد الزيت من الخارج.

(نصحي، 1988، 257)

أما فيما يتعلق باستخدامات البطالمة للزيت، فكان له استخدامات عديدة مثل الإضاءة ،إعداد الغذاء، إعداد الأدوية والعطور ،إعداد الأصباغ ومواد التنظيف، تدليك الأجسام للرياضيين.

وتمكن البطالمة من تحقيق مكاسب طائلة من احتكار الزيت، وصلت إلى 70%و من زيت السمسم، و300٪ من زيت الحنظل

(نصحي، 1988، 258)

وقد استُخرج الزيت بشكل أساسي من السمسم، وكان إنتاجه يخضع لإشراف الدولة بشكل كامل. كان الملك يحدد مساحات الأراضي المخصصة لزراعة السمسم سنويًا، ويفرض على المزارعين إنتاج كميات محددة. كما كان يُحظر على العمال في المصانع مغادرة المدينة إلا بأمر رسمي من الملك، وكان الزيت يُستخرج أيضًا من بذر الكتان، والقرطم، وبذر القرع، والزيتون

(تارن2015، 1954، 203)

ثانيًا: صناعة المنسوجات الكتانية والصوفية

اشتهرت مصر منذ القدم بمنتجاتها المصنوعة من الكتان، والتي كانت تأتي بعدها في الأهمية صناعة الصوف. قامت الدولة باحتكار صناعة المنسوجات من خلال تكليف كل مديرية بكمية معينة من المنسوجات ،ويقوم موظفي كل مديرية بتقسيم العمل على مصانع النسيج وصغار النسّاجين. كما كانت الحكومة تمد النسّاجين بالمواد الخام اللازمة للنسيج، والصودا، وزيت الخروع لغسل المنسوجات. وإذا تخلّف أحد النسّاجين عن تقديم الكمية المطلوبة منه، كان عليه دفع قيمة المواد الخام وثمن تصنيع هذه المواد. كما صاحب هذه الصناعة وجود ملتزمين، يقومون بدور الوسطاء بين النسّاجين والحكومة. ولكن هذه الصناعة لم يتم احتكارها احتكارًا كليًا مثل الزيت، ويتضح ذلك من خلال عدم جمع الملك لمحصول الكتان كما فعل بالمحاصيل الزيتية، ولم يستولِ على مصانع المنسوجات كما فعل بمصانع الزيت. ولكن حرص الملك على عدم مزاولة مهنة النسيج خفية، وقام بمصادرة الأنوال التالفة، وكان يتم حساب قيمة الضرائب على أساس عدد الأنوال الصالحة للعمل.

(نصحي 1988، 259–260)

كان هناك ثلاث جهات تخصّصت في إنتاج الكتان :

(تابعة للحكومة، تابعة للمعابد، وتابعة لأصحاب المصانع الخاصة)

ترك البطالمة لهذه الجهات الثلاث حرية العمل، ولكن القطاع الحكومي كان يعمل بطريقة تتشابه مع احتكار الزيت. وفرضت الحكومة على المعابد والمصانع الخاصة كمية محددة من المنسوجات الكتانية المختلفة، بمواصفات معينة تقدم للحكومة، فيما عدا ذلك كان لهم حرية الإنتاج والبيع والتصدير إلى خارج الدولة. (العبادي، 1999، 139)

أما منتجات المعابد من المنسوجات، فقد كانت المعابد تُنتج نوعًا من المنسوجات الكتانية يُعرف باسم "بوسوس"، وكان يُستخدم كلفافات للمومياوات، كما تم تصنيع ملابس الكهنة والآلهة منه أيضًا. وكان الكهنة، قبل

إصدار بطلميوس الثاني لقانون تنظيم صناعة المنسوجات، يقومون بتصدير هذا النوع إلى بلاد العرب مقابل استيراد المرّ والعطور اللازمة للطقوس الدينية . كما كانت المعابد تُنتج نوعًا آخر من المنسوجات الكتانية يُسمى "بولوميتا"، وهو نوع من الأقمشة المزركشة، وكانت الحكومة تشرف على صناعته أيضًا. وكان على المعابد تقديم كمية من المنسوجات للحكومة، ودفع غرامة مالية عن الكميات المتأخرة إذا قل مستوى المنسوجات عن المطلوب، وهذا يدل على أن المعابد كانت مُلزمة بإنتاج جزء للحكومة، وجزء خاص بها للطقوس الدينية. (نصحي، 1988، 262–263)

أما المنسوجات الصوفية، فلم تكن منتشرة في مصر قبل دخول البطالمة، ولكنها ازدهرت في العصر البطلمي بسبب وجود عدد كبير من الإغريق، الذين اعتادوا على المنسوجات الصوفية على عكس المصريين، الذين كانوا يفضلون المنسوجات الكتانية. ويُعتقد أن الصناعات الصوفية كانت أكثر حرية من صناعة الكتان، حيث لم تكن المصانع الخاصة خاضعة للرقابة الشديدة من الدولة، وكان عدد مصانع الحكومة قليلًا في هذه الصناعة.(العبادي، 1999، 139)

ولم تقم الدولة باحتكار شراء الصوف كما فعلت في الكتان الخام، ولكن أغلب مصانع هذه الصناعة كانت خاصة أو داخل البيوت. كما لم تحتكر الحكومة امتلاك مصانع الصوف، ورغم قلة المصادر حول هذه الصناعة مقارنةً بغيرها، إلا أنها كانت تحظى بأهمية كبيرة، ولم تقتصر على الملابس والمنسوجات فقط، بل شملت أيضًا بُسُطًا لها وجهان، مزينة بالذهب والصوف القرمزي، كما كانت مصر تستورد كميات كبيرة من الأصواف من الخارج، وتم أيضًا استيراد بُسُط من سوريا وملابس من آسيا الصغرى

(نصحي، 1988، 264–265)

ومن الجدير بالذكر أن سبب احتكار التاج للمنسوجات الكتانية هو أن الملك كان يحدد كل عام مقدار الكتان الذي سيتم زراعته، في حين أنه لم يكن قادرًا على تحديد عدد الأغنام التي تُربّى. لذلك، فرض الملك ضريبة على الصوف المستورد حتى يتمكن من إحكام سيطرته على هذه الصناعة. وكانت المصانع الملكية تأخذ ما يلزم للملك والجيش والصادرات من الكتان، بينما تُركت صناعة نسج الصوف للصناع المحليين. (تارن، 2015، 1954، 202)

ثالثًا: صناعة الجعة والنبيذ

كانت الجعة هي المشروب الأساسي للمصريين، بينما كان النبيذ مشروب الإغريق ومن بعدهم الرومان.ومن ثم فقد اقتصرت في العصر البطلمي، صناعة وتجارة الجعة على المصريين، أما صناعة النبيذ فكانت في يد الإغريق، بداية من زراعة الكروم. وانتشرت أماكن بيع النبيذ في المناطق التي يتمركز بها الإغريق فقط، بينما انتشرت أماكن بيع الجعة في جميع القرى. ومع ذلك، لم يستمر هذا الانتشار الكبير للجعة طويلًا، إذ بدأ يقلخلال القرن الثالث ق.مإلى أن اختفت الإشارة إلى صانعي الجعة في مصر في العصر الروماني وتحول المصريون من شرب الجعة إلى النبيذ.

(عبدالله، 2015، 325)

كانت الجعة من المشروبات الشعبية المفضلة بسبب الطقس الحار في البلاد وكان الناس يستهلكونها بكميات كبيرة، مما جعلها ثاني أكثر السلع استهلاكًا بعد الزيوت. وقد عُرف عن المصريين القدماء امتلاكهم مهارات خاصة في صناعتها كما ،كان صانعو الجعة ينظمون أنفسهم في نقابات محلية خلال عصر البطالمة. وتعددت الوثائق التي تشير إلى صانعي الجعة وبائعيها، مع عدم وجود تفرقة دقيقة بين المصطلحين، إذ كان بائعو الجعة هم أنفسهم صانعوها في الغالب (نصحي، 1988، 269)

ولم تكن الجعة صناعة حرة، بل كانت تقتصر على الملتزمين الذين يرتبطون بعقود مع الحكومة، وكان ذلك يُعتبر نوعًا من الاحتكار الملكي، مشابهًا لاحتكار استخراج الزيت. وكان الملتزمون يتعهدون بصناعة الجعة باستخدام ،كمية محددة من الشعير يحصلون عليهامن قبل موظفين حكوميين . ،نصحي) (270 ،1988

أما عن انتشار النبيذ بشكل كبير، فكان يعود إلى اهتمام البطالمة بزراعة الكروم من أجل تحسين النبيذ المصري، حتى أصبح هو المشروب القومي بدلًا من الجعة. ويذكر استرابون أن نبيذ مريوط كان من أفضل أنواع النبيذ.

(عبدالله، 2015، 326)

رابعًا: صناعة الورق

كانت صناعة الورق من نبات البردي ذات أهمية كبيرة في عصر البطالمة،حيث ازدهرت هذه الصناعة لتلبية الحاجة المتزايدة إلى الورق في مصر والعالم القديم. كان يتم تصدير ورق البردي مقابل استيراد الموارد التي تفتقر إليها الدولة كالعملات والمعادن والأخشاب. في البداية، كانت الوثائق من عهد بطلميوس الأول نادرة ولكنها ازدادت في عهد بطليموس الثاني ، نتيجة التحسينات التي أدخلها على صناعة الورق، مما أدى إلى زيادة الإنتاج وانخفاض أسعاره.

(نصحي، 1988، 278–279)

أما البردي فهو أحد النباتات المائية التي تنمو في مياه ضحلة . وكان لنبات البردي ،استخدامات كثيرة من أهمهاصناعة الورق. وكانت هذه النبتة تنمو بشكل كبير في كل من الدلتا والفيوم بسبب كثرة البرك والمستنقعات

(نصحي1988 245)

أما عن صناعة الورق من نبات البردي فكانت تتم من سيقان النبتة، وهي صناعة انفردت بها مصر في العالم القديم، وازدهرت في عهد البطالمة بفضل اهتماهم بهذه الصناعة. وكثرت استخدامات هذا الورق في جميع الدواوين الحكومية والشؤون التجارية والأغراض الخاصة ونشر الكتب . وكان يستخدم اللباب الليفي اللزج الموجود في ساق النبات لصناعة الورق ، وكانت عملية

التصنيع تتم عن طريق تشريح الساق إلى شرائح رقيقة بطول الساق ثم ترص جنبًا إلى جنب بشكل رأسي، ثم توضع فوقها طبقة أخرى بشكل أفقي، ثم يتم كبس الطبقتين كي يلتصقا ببعضهما البعض بفعل العصارة اللزجة، ثم تترك في الشمس حتى تجف، وهكذا يظهر لدينا ورقة البردي ذات الوجه الأفقي والوجه الرأسي (recto) (verso)

(عبدالله، 2015، 327)

كانت لفافة البردي تحتوي على 20 فرخ، وكان يتم تصنيع لفافة البردي في اتجاه واحد عن طريق لصق الفرخ الخارجي لما يليه مقلوبًا كي تكون الألياف الرأسية على الوجه والأفقية على الظهر، وذلك لأن الطرف الخارج من اللفائف الطويلة يتعرض للسحب مما يجعله عرضة للتلف. وإذا كانت الألياف على ظهر الفرخ في الوضع الأفقي، فإن الفرخ ينفصل عن بعضه البعض.

(عبدالله، 2015، 328)

خامسًا: صناعة الجلود

احتكرت الدولة صناعة الجلود، وكان يشرف على هذه الصناعة مشرف له اختصاصات قضائية وإدارية . و كان العامل في دباغة الجلود يقوم بنزع الصوف من الجلد، ويعطيه للشخص المسؤول عن صناعة النسيج. كما كان دباغ الجلود يُسلّم المال الذي جمعه من بيع الصوف إلى الخزانة الملكية.(نصحي، 1998، 282)

كانت هناك مصانع ملكية لدباغة الجلود، وكان الملك يوفر مساكن للعمال، ومع ذلك، لا يمكن الجزم بما إذا كانت المصانع في مصر البطلمية ملكية فقط أم كانت توجد مصانع أخرى خاصة بالأفراد . في كل الأحوال كان على الصناع دفع ضريبة للملك عن هذه الصناعة.

(نصحي، 1998 283)

سادسًا: صناعة قطع الأحجار:

كانت مصر منذ أقدم العصور، غنية بأحجار البناء، وكانت المحاجر في ذلك الوقت مملوكة للتاج ، و كانت الحاجة إلى هذه الأحجار ملحّة لبناء المباني العامة والخاصة ، خاصة و أن المباني العامة كانت تُقام على نفقة الملك ومن ثم كان الملك يحرص على احتكار حق استغلال المحاجر.وبسبب حاجة الدولة إلى توفير كميات كبيرة من الأحجار، اعتمد البطالمة في استغلال المحاجر على أفراد يعرضون خدماتهم مقابل أجر قليل، ويمتلكون خبرة واسعة في فن تقطيع الأحجار. وكان يتم الأتفاق معهم على استخراج كمية محددة من الأحجار الموجودة في المحجر، وعند انتهاء العمل، كان خبير حكومي يفحصها للتأكد من مطابقتها للشروط والمعايير المذكورة في العقد المكتوب. وفي بعض الأحيان كان المتعهدون يقومون بالعمل بأنفسهم، مستعينين بعمال يدفعون أجورهم على نفقتهم لكبير المهندسين.كان العمل في المحاجر يتم تحت حماية الجنود، وأحيانًا بمساعدتهم، خاصة في الحالات التي يكون فيها عبء العمل كبير. ولأن مصر كانت تفتقر معدن الحديد، كان الملك يزوّد المتعهدين بالأدوات اللازمة للعمل وإذا دعت الحاجة، كان يمدهم بالعمال، وعادة ما كان يستعين بالمسجونين والجنود لسد العجز في الأيدي العاملة. وعندما يقدم المتعهدون ضماناتهم للملك، كانوا يحصلون على المال والحبوب الغذائية لدفع أجور العمال،وقد بلغ أجر العامل الشهري حوالي 12 دراخمة، بالإضافة إلى أردب من الحبوب الغذائية وكمية معينة من الزيت. وعلى الرغم من أن الأجر المالي كان مناسبًا إلا أن عمال هذه المهنة كانوا يشعرون بالضيق بسبب العمل في أماكن معزولة وصحراوية، بعيدة عن أسرهم، وأحيانًا كان يصيبهم الذعر خوفًا من أن يُتركوا وحدهم في تلك الأماكن.

(نصحي، 1988، 271–272)

سابعًا: صناعة المعادن:

اشتهرت مصر بالمعادن الثمينة، وخصوصا الذهب، حيث كان يتم استخراجه من المناجم الشاسعة الواقعة بين وادي النيل والبحر الأحمر، وأيضًا من جنوب الصحراء الشرقية ، من طريق قنا والقصير إلى حدود السودان. كما كانت صناعه الأواني من الفضه والبرونز مزدهرة في مصر الفرعونية وقد أخذها البطالمة عن المصريين القدماء، وأدخلوا مراكز جديدة بجانب المراكز القديمة، ويستدل علي ذلك من الحلي الذهبية والأواني الفضية التي عُثر عليها في منديس، والتي ترجع إلى القرن الثالث ق.م .و كان بعضها علي الطراز المصري، والبعض الآخر علي الطراز الإغريقي، كما عثر على كمية كبيرة من الأواني المعدنية، ترجع أغلبها إلى القرن الثالث قبل الميلاد، وعُثر عليها في منطقة ميت رهينة.

(عبدالله، 2015، 329) – (حسن، ج 14، د.ت، 484)

أما عن مراكز الصناعة فكانتمنف وهرموبوليس رمزًا مهمًا لصناعة المعادن وقد وُجد في هرموبوليس آنية فضية جميلة ترجع إلى أواخر العصرالهللينستي وبداية العصر الروماني. كما وُجد في قليوب نماذج برونزية لأدوات الزينة، التي كانت تُصنع من الذهب والفضة، وترجع إلى القرن الثاني قبل الميلاد، مما يدل على ازدهار الصناعة المعدنية في مصر البطلمية. وقد شملت هذه الصناعة الأواني الذهبية والفضية التيظهرت في وصف المهرجانات والمأدبة التي أقامها بطليموس الثاني في بداية عهده.(عبدالله، 2015، 329)

كما كانت الحكومة تحتكر سك العملة، التي كانت تُصنع من الذهب والفضة والبرونز، لذلك كانت الحكومة تحتكر المعادن المستخدمة في سك العملة وكانت الحكومة بمثابة تاجر الجملة، الذي يموّن تجار نصف الجملة وتجار التجزئة. وتشير إحدى الوثائق إلى أنه كان يمكن للتاجر أن يتاجر في المعادن التي لم تُسك بعد، بشرط أن يدفع ضريبة للحصول على ترخيص مزاولة تلك المهنة.(نصحي، 1988، 315–316)

كما أدخل البطالمة صناعة الحديد في مصر، وكانت من أعظم الأعمال التي تمت على أيديهم. لم تكن صناعة الحديد جديدة في عهد البطالمة، بل كانت مستحدثة، إذ كانت موجودة في عهد المصريين القدماء، لكن استعمالها كان

محدودًا. في القرن الثالثق.م ،كان نقل الحديد محتكَرًا من قبل الحكومة ، حيث كان يتم تحت إشراف موظف كبير. وكان سبب هذا الاحتكار الشديد أن بطلميوس الثاني أراد توفيره وقت الحاجة، خاصة للاستعمال الحربي و لم يكن الحديد موجودًا بكثرة في ذلك الوقت، بل زاد عن طريق الاستيراد.
(حسن، ج 14، د.ت، 494–495)

أما معدن النحاس فكان متوفرًا بكثرة في مصر في عهد المصريين القدماء وخاصة في شبه جزيرة سيناء. لكن في عهد البطالمة، لم يكن هناك اهتمام كبير بالبحث عنه بسبب سيطرتهم ،على جزيرة قبرص التي كانت غنية بالنحاس.(حسن ،ج 14، د.ت، 486)

ثامنًا: صناعة الزجاج:

كانت مصر مشهورة بصناعة الزجاج، خاصة الإسكندرية، التي كانت من أعظم مراكز هذه الصناعة حيث كان بها نوع من الرمال يمكن تحويله إلى زجاج، يعود وجود هذه النوع من الرمال إلى عصر الدولة الحديثة.

لذلك وُجد في مصر عدة مصانع للزجاج، وكان أقدمها في طيبة، ويعود تاريخه إلى عهد الملك أمنحتب الثالث، أحد ملوك الأسرة الثامنة عشرة. وبعد ذلك وُجدت في العمارنة ثلاثة أو أربعة مصانع منذ عهد الملك إخناتون. لكن في عهد البطالمة، انتعشت هذه الصناعة، وظهرت مراكز جديدة بجانب المراكز القديمة ،كما وُجد مصنع من العصر البطلمي في تل الفراعين وأنتج أنواعًا من الأواني الزجاجية التي اشتهرت في كافة أنحاء العالم الإغريقي. كنت هذه الأنواع تشمل كؤوسًا وأطباقًا مُوشّاة بالذهب، وكان أفضل هذه المنتجات طراز الكؤوس التي تشبه تلك الموجودة في ميجارا. وقد وُجدت أمثلة على ذلك في مصر أيضًا

(عبدالله، 2015، 326–327) – (لوكاس، 1991، 304–305)

تاسعًا: صناعة الفخار:

كانت صناعة الفخار ذات شأن كبير في مصر، حيث انتشرت الفواخير في كل مدنها وقراها. ساعد على ذلك توفر المواد الخام الأساسية، مثل الطين والرمل، والمياه، والتبن، بالإضافة إلى الأيدي العاملة المدربة، و كان يوجد الفخراني، الذي يقوم بتشكيل الفخار على العجلة، و"الوقّاد"، الذي يشعل" الوقود لصنع الفخار، كما وُجدت أراضٍ واسعة تُترك بها الأواني لتجف تحت أشعة الشمس.

(الجندي ، 1994، 195)

أما عن طريقة صنع الفخار، فقد مرت بخمس مراحل:

1.المرحلة الأولى: العجن .

وهي المرحلة التي تسبق التشكيل، حيث يتم فيها تنقية الطين من أي شوائب عالقة به، ويُضاف إليه التبن كمادة عضوية لتقليل لزوجته ومنع الانكماش

2.المرحلة الثانية: التشكيل

وكان التشكيل يتم على عجلة الفخراني، وأحيانًا كان يُشكَّل أيضا باليد، ثم يتم تمليس السطح بيد مبللة لغلق المسام ومنع تخلل السوائل. كما يغطى الفخار، قبل أن يجف، بطبقة من الطين غير القابل للاحمرار، بحيث يعطي عند الحرق قابلية أقل لتخلل السوائل، بالإضافة إلى درجة من اللمعان المطلوب للتصوير عليه كانت عملية الحرق تعطي الفخار لونًا برتقاليًا مصفرًا أو أشهب داكنًا، وكان اللون الأشهب الداكن مفضلًا في بعض الأحيان أكثر من الأحمر للتصوير

3.المرحلة الثالثة: التجفيف .

كانت هذه المرحلة مهمة لتقليل عملية تبخر الماء الموجود بالطمي، حتى لا تتكسر الأواني إذا لم تجف جيدًا قبل الحرق

4.المرحلة الرابعة: الصقل .

يتم فيها تغطية الجرار من الخارج، وهي عملية لم تظهر إلا في العصرين البطلمي والروماني، خاصة مع الاهتمام بصناعة الجرار الخاصة بالنبيذ للحفاظ عليه فترات طويلة دون تغيير في مذاقه

5.المرحلة الخامسة والأخيرة: الحرق .

كانت تستخدم هذه العملية لإكساب الطين صلابة الحجر، بحيث يتحول من صورته الطينية إلى الصورة الصلبة عن طريق إخراج باقي الماء الموجود فيه و كان الحرق يتم داخل "قمائن"، وهي نوع من الأفران الأولية التي تكون على شكل حجرات معزولة، وتعتمد على التبن أو البوص كوقود لها.(الجندي،1994، 195–203)

هذا وقد فرضت الحكومة ضريبة نوعية على الأشخاص الذين يزاولون صناعة الفخار، فكانت مدينة فيلادلفيا تتمتع بأهمية كبيرة، نظرًا لكونها مركزًا هامًا لإنتاج النبيذ، الذي كان يتطلب كمية كبيرة من الأواني الفخارية لتعبئته. كما عثر على مجموعة كبيرة من مقابض الأواني الفخارية الرودسية في الإسكندرية والتي تعود إلى أواخر القرن الرابعق.م وحتى القرن الأول ق.م مما يدل على أن مصر البطلمية كانت تُنتج من هذا النوع من الأواني ما يكفي حاجتها.(نصحي،1988، 281)

عاشرًا: صناعة الملح

كان الملح من المواد الأساسية التي يستخدمها الإنسان، وكان له دور مهم في الضرائب، حيث كان من أكثر المواد التي تدر دخلًا كبيرًا على الخزانة العامة، بسبب احتكار الحكومة له وفرض الضرائب على استهلاكه. كان احتكار الملح شاملًا ودقيقًا، وكان يخضع لرقابه شديدة.لم تُعرف تفاصيل النظام الذي اتبعه البطالمة في استخراج الملح، لكن يُعتقد أنه كان يتم استخراجه من مناجم الملح والبحيرات ومياه البحر. كان الملح ملكًا للحكومة، وكانت الحكومة تقوم ببيعه مباشرة، ولم تكن تجارته حرة، بل كان حق بيعه بالتجزئة يُعلن في مزاد علني .و كان يُعامل معاملة الزيت والشعير حيث كان يُسلم للتجار بواسطة عمال الملك

(نصحي، 1988، 277) – (حسن، ج 14، د.ت، 484)

كانت هناك ثلاثة أنواع من الملح:

1.ملح البارود (النطرون)

2.الشب: كان يُعد من الموارد التي تحصل منها الدولة على ضرائب، حيث فرض الملك عليها ضرائب مماثلة للمعادن، كانت هذه المادة تُستخدم في تثبيت ألوان النسيج، وكان يتم استخراجها من الواحات الخارجة والواحات الداخلة

3. ملح الطعام: كان يُستهلك بكميات كبيرة، وكان ملكًا للحكومة مثل . الأنواع الأخرى من الملح (نصحي، 1988، 277) – (حسن، ج 14،د.ت، 484)

5.المحور الرابع –التجارة في عهد البطالمة الأربعة الأوائل :

اولا:– التجارة الداخلية لمصر في عهد البطالمة

فرض البطالمة نظاما اقتصاديا قويا علي مصر من أجل ضمان الحصول علي أكبر عائد ممكن من التجارة ، وبمتابعة نظام التجارة الداخلية في مصر فمن الممكن تقسيمها الي ثلاث انواع:

أ–تجارة السلع المحتكرة كليا:

كانت الحكومة البطلمية تقوم باحتكار كلي للصناعة وبطبيعة الحال انعكس علي تجارة بعض السلع فعلى سبيل المثال الحبوب الزيتية كانت الحكومة تفرض بيع المحصول بأكمله للملتزمي صناعة الزيت بالسعر التي تحدده الحكومة وكان يتم البيع للملتزمي صناعة الزيت في مزاد علني بالسعر الذي حدده الملك بالتجزئة وتقام المزادات لمعرفة كمية الزيت التي تباع في كل مدينة وقرية وليست من أجل سعر الزيت لأن السعر يحدد من قبل الملك(فيما عدا الكتان كانت تحتم بيع قدر معين للحكومة وباقي المحصول فلم يكن خاضع لأي قيود وكان يباع محصول الكتان في الاسواق بأسعار مختلفة) وأيضا تجارة الملح كانت تحتكر الحكومة استخراجه وبيعه في كل مديرية عن طريق المزاد ايضا . وفي حالة هذا النوع من السلع كانت تقوم الحكومة وبمساعده تجار التجزئة ببيع السلع للأهالي فيعد تجار التجزئة عملاء ووسطاء للحكومة.(ابو بكر،2006، 178–179)

ب– تجارة سلع محتكرة جزئيا:

هي السلع التي تخضع لإشراف جزئي من الحكومة أو قد يكون لصاحبها نصيب من السلع ، وله حرية التصرف فيها فمثلا بالنسبة للمنسوجات كان يوجد ملتزمين لأجل بيع حصة الملك ، و كان أيضا للنساجين حق في بيع ما يتبقي لديهم بالأسعار التي تحددها الحكومة . أما الجعة فكانت صناعتها منتشرة بين الأفراد وبالتالي قامت الحكومة بإعطاء الملتزمين حق صناعتها وبيعها بسعر محدد، وكذلك العطور والبخور.

ج– التجارة غير المحتكرة:

كانت تترك بيع وتجارة بعض السلع للأفراد حرة ولكن تقوم الدولة بفرض ضرائب علي التجار أو يتعين علي التجار الحصول علي تراخيص من أجل مزاولة التجارة(تعرف باسم التجارة الحرة) .فنجد تجارة الحبوب الغذائية حرة ماعدا بعض الكميات التي كان الملك يفرض علي الفلاحين بيعها بسعر معين لسد حاجات المديريات فلذلك لم تكن حره مطلقة بل كانت لها بعض القيود وأيضا الفاكهة ،الحيوانات المستأنسة ، ،عسل التمر والصناعات الجلدية. (الخولي ، واخرون ،(د.ت)،57–58)–(عبدالباقي ، 2009، 183–186)

ويمكن أن نوجز موارد الحكومة من التجارة الداخلية في خمس انواع وهي

1–أرباح تجنيها من المواد التي تحتكر صنعها وبيعها احتكار كلي

2– الأجر الذي كانت تجمعه نظير التصريح والسماح بالتزام صنع وبيع السلع أو بيعها فقط.

3– ضرائب تفرض علي تجار التجزئة.

4– ضرائب تفرض أيضا علي الأهالي نظير شراء مواد تحتكر الحكومة صناعتها أو استخراجها مثل الملح والجعة

5– العوائد التي كانت تحصل عليها الحكومة مقابل نقل السلع من منطقة لأخرى.(الخولي و اخرون، (د.ت)، 59)

وبطبيعة الحال ارتبط ازدهار أو تدهور التجارة بأمرين هامين ألا وهما (النقل – والأمن)

اولا النقل: وينقسم إلى نوعين

1–النقل النهري:

كان نهر النيل بمثابة شريان رئيسي وأفضل طريق مواصلات للتجارة وكان لنهر النيل قديما عدة قنوات تستخدم في نقل الكثير من البضائع .وكان لدي الحكومة أسطول نهري خاص بها تعتمد عليه بشكل أساسي في عملية النقل واكتسب أهمية خاصة لأنه كان ينقل سنويا كمية ضخمة من الغلال كما كان يستخدم في نقل المحاصيل الاخري ،ثم استخدام في نقل الاشخاص وكانت الحكومة البطلمية تتيح أيضا فرصة أن يقوم الأشخاص بالنقل النهري علي نفقاتهم الخاصة ، ولكن كان الجزء الأكبر من النقل يقع علي عاتق الحكومة .(فايز، 2012، 193)

2– النقل البري :

أولا: عربات النقل :– كان استخدام هذه العربات قليلا فكانت تستخدم في نقل الحمولات الثقيلة مثل نقل الأحجار من المحاجر في الصحراء الشرقية ثانيا : الحيوانات :– كان لديهم العديد من الحيوانات التي تستخدم في عملية النقل كالحمير الذي كان أكثر الحيوانات استخداما في عملية النقل البري حيث يستخدم في نقل المنتجات الزراعية من الحقول إلي مخازن الغلال

ومن مخازن الغلال إلي الموانئ النهرية . وأيضا الجمال كانت تستخدم في نقل المحاصيل الزراعية من الحقول ونقل الأحجار من المحاجر واستخدمت في نقل البريد من الجهات الواقعة في الصحراء .كما استخدمت الخيول وكانت ذات أهمية كبيرة لأنها استخدمت ليس فقط في عملية النقل بل أيضا في الجيش وتنظيم رحلات الصيد والسفر وتستخدم في نقل الرسائل والبري. كما سمحت الحكومة البطلمية بامتلاك الأفراد لوسائل النقل البري. (عبد الباقي، 2009، 187)-(فايز ، 2012، 35-37)

ثانيا : الأمن

لقد اهتم البطالمة الاوائل بإنشاء العديد من المحطات لتوفير الأمن على طرق التجارة. والمحطات عبارة عن " مبني قائم الزوايا وذو حوائط مبينة من الحجارة وبه أبراج دفاعية في كل الزوايا تقريبا وكذلك علي جانبي البوابة الرئيسية وبه عدد من الحجرات الصغيرة للحراس والمسافرين ، وفي منتصفه يوجد بئر وأماكن مفتوح للماشية مزودة بخزانات للمياه مصنوعة غالبا من قوالب الطوب " الأحمر المحروق لتخزين وحفظ المياه. واقيمت تلك المحطات لخدمة وتأمين ومكافحة قاطعي الطرق الذين ينهبون القوافل التجارية و حماية الطرق والقوافل التجارية التي تسير في الطرق الصحراوية.و وكانت الغالبية العظمي من المحطات تقام في المناطق المرتفعة أو سفح الوادي حيث أقام الملك بطلميوس الثاني أول المحطات علي الطريق الذي يربط بين نهر النيل والبحر الاحمر. وأيضا اهتموا بوجود الحامية العسكرية لحراسة ومراقبة الطرق الصحراوية والاشراف علي القوافل التجارية.(فايز، 2012، 131-134)

ثانيا التجارة الخارجية لمصر في عهد البطالمة:

من المعروف تاريخيا أن نهضة البلاد وازدهارها زراعيا وصناعيا يؤدي الي نهضة وانتعاش لحركة التجارة ، وبالفعل هذا انطبق علي مصر في عهد الملوك البطالمة الاوائل نتيجة لإزدهار الزراعة والصناعة في هذا العهد الذى انعكس علي حركة التجارة الخارجية، وهناك عامل أخر لإنتعاش حركة التجارة الخارجية ألا وهو سيطرة مصر علي الكثير من البلاد الأخرى. فمع اتساع الحدود المصرية في عهد البطالمة أصبح لمصر علاقات تجارية عميقة مع البلاد الخاضعة لها ومع البلاد الأخرى ولم تقتصر فقط العلاقات التجارية علي البلاد الخاضعة لها بل شملت بلاد عديدة مثل علاقاتها التجارية مع الهند وبلاد العرب ،ودول بحرإيجه والبحر الاسود ، وأيضا علاقاتها التجارية مع إفريقيا (الشيخ، 1997، 37)

واردات مصر من ولاياتها والبحر المتوسط والبحرالاسود

فرض البطالمة علي مصر نظام اقتصادي خاص بها واحتكارات كثيرة ، حيث كانت مصر لا تستطيع أن تنشئ علاقات تجارية حرة حتي مع ولاياتها فقد فرض البطالمة مكوسا جمركية مرتفعة علي السلع الواردة إلي مصر سواء من ولاياتها أو من البلاد الأخرى.

ويمكن تقسيم واردات مصر الي قسمين:

أولا: المواد التي تفتقر إليها مصر مثل الأخشاب و المعادن والخيول وكانت ترجع أهمية تلك السلع لأنها تستخدم لسد حاجة الجيش و الاسطول و المصالح الحكومية وكان استيراد هذه المواد حكرا علي الملك وكان يدفع عنها مكوسا بسيطة . وما يحتاجه الأفراد من تلك السلع فكان التجار يستوردونه ويدفعوا عنه مكوسا جمركية.

ثانيا :- المواد والسلع التي تنتجها مصر وكان التجار هم الذين يجلبون هذه السلع وفرضوا عليها مكوسا مرتفعة مثل الزيت وكان القصد من فرض المكوس المرتفعة ليس حفاظا علي المنتجات المصرية بل حماية موارد الملك وكانت تنقسم المكوس الجمركية المفروضة علي البضائع المستوردة في عهد بطلميوس الثاني إلىاربع فئات (الفئة ا الأولى قدرها 50% وتشمل الزيت والنبيذ الفاخر – الفئة الثانية قدرها33% وتشمل نبيذ خيوس ، والتين الفئة الثالثة قدرها25% وتشمل العسل ،اللحوم ،الجبن ،الإسفنج ،الأسماك المجففة ،الرمان والأواني الفخارية – الفئة الرابعة قدرها20% وتشمل الصوف).(أبو بكر ، 2006، 180)

كانت مصر تستورد كل من الفيلة ،العاج ،الابنوس ،الحرير ،القطن ،العطور والبهارات ، وكانوا يحضرون من فلسطين البخور ،المر ،الزعفران ،العبيد عطر الورود وجلد النمر، وكان الملوك البطالمة يحتكرون شراء هذه السلع، بمجرد وصولها لمصر من التجار الذين كانوا ينقلون السلع إلي مصر أو لممتلكاتها وكان يحتم عليهم بيع هذه السلع بمجرد وصولها . وكانت تأتى إلي مصر عن طريق جوف سوريا وأسيا الصغرى وكان يتم تحويل البخور ،العطور والمر من شكلها الخام إلي مساحيق ،روائح وأدوية وكان البطالمة يحتكرون تصديرها بعد صناعتها أو في شكلها الخام.(نصحي، ج3، 1988، 340-344)

الصادرات المصرية:

كان الملك يشرف علي التجارة الخارجية إشرافا كليا ودقيقا ، لكي يضمن عدم استنزاف منتجات البلاد في التصدير فترتفع أسعارها في الاسواق وبالتالي يؤدي الي ارتفاع أسعار المعيشة، وكانت صادرات مصر تشمل الحبوب الغذائية، الورق ،المنسوجات الكتانية ،الزيوت ،الاسلحة ،معدات الحرب، والمصنوعات الزجاجية. كما كانت مصر رائدة في تصدير القمح ، والبردي الذي كانت مصر فريدة في تصديره لباقي أنحاء العالم القديم ، والأحجار الكتان ،و المرمر.

(نصحي، ج3، 1988، 346-351))-(ابو بكر،1998، 375-376)

وسائل النقل المستخدمة في حركة التجارة الخارجية:

1– الطرق البرية:

بدأ البطالمة في تمهيد الطرق البرية لإنعاش حركة التجارة فقام البطالمة بتمهيد الطرق في الصحراء بين نهر النيل والبحر الاحمر . وإقامة الاستراحات المجهزة بالماء، وعمل البطالمة علي توفير الأمن ، فانشأوا قوات خاصة لتأمين القوافل.

2– الطرق النهرية والبحرية:

وفي مجال النقل البحري والنهري فكانت المؤاني في الإسكندرية تمثل نقطة لقاء بين التجارة النهرية والبحرية ، حيث اقيم ميناء نهري علي بحيرة مريوط ثم حفروا قناة بين هذه البحيرة والبحر المتوسط . وأيضا أنشأوا فنار الإسكندرية. الذي كان يرشد السفن في البحر وأقامه المهندس **Sostratus** وهو برج كبير مكون من ثلاث طوابق بلغ ارتفاعه أربعمائة قدم ، ويتميز بالضيق كلما أتجهنا لأعلي ، وقد اقيم من فوق هذه الطوابق الثلاثة، ثمانية أعمدةعليها قباب ، وقد أشعل من تحتها نيران تنبعث منها أ ضواء تعكس بواسطة مرايات محدبات لترشد السفن في البحر. ولأهميته البالغة ذيع صيته في العالم القديم وأصبح من عجائب الدنيا السبع قديما.

(مكاوي ، 1999، 158–159)–(علي ، د.ت ،491)

و كانت مصر مركز للتجارة مع الصومال وشرق إ فريقيا وبلاد العرب والهند وكانت تستخدم مؤاني البحر الاحمر . وأيضا كان هناك طريق أخر وهو القناة التي ربطت فرع النيل الشرقي بالبحر الاحمر (القناة التي حفرها الملك سنوسرت الثالث) وهي قناة سيزوستريس . ونتيجة اهتمام البطالمة بتمهيد الطرق التجارية المختلفة جعل مصر في مركز متميز حيث أصبحت هي المركز الرئيسي لمرور التجارة متجه للأسواق.

(ابوبكر، 1998، 276)

أهم الطرق المستخدمة في التجارة الخارجية:

أهتم الملوك البطالمة بالتجارة الخارجية اهتماما بالغا. كانت التجارة الخارجية تمثل مورد مالي هام لمصر يساعد علي رخائها الاقتصادي وامتدت علاقات مصر التجارية الخارجية في ثلاث نواحي هم

1– بحر إيجة والبحر الاسود

2–الشمال والشمال الغربي

3– الجنوب والشرق

أولا:– ناحية بحر إيجة والبحر الاسود

بعدما توسع الإسكندر الأكبر في حدود دولته وكون إمبراطوريه مقدونيه وأصبحت تضم بلدان عديده في القارات الثلاث (اسيا ،افريقيا ،اوروبا) فكان لابد من إنشاء مركز تجارى يتوسط تلك الاقطار وخاصه بعد تدمير مدينة صور. في البداية فكر الإسكندر في جعل نقراطيس (كوم جعيف حاليا وهي إحدى القري التابعة لمركز إيتاي البارود في محافظة البحيرة) عاصمة ولكن سرعان ما تراجع عن هذه الفكرة لأنه وجدها بعيدة عن البحر إلي جانب كونها لا تتصل بنهر النيل إلا عن طريق فرع واحد فقط وعدم وجود مؤاني هامه في هذا الأتجاه من البحر مما جعله يغير فكرته ويفكر في بناء مدينة الإسكندرية لتتحمل أعباء التجارة الخارجية وتحل محل مدينة صور التي كانت أهم مؤاني البحر المتوسط آنذاك. وقد أحدث بناء مدينة الإسكندرية نقلة كبيرة في مسار التجارة البحرية ،وقد استطاع الملوك البطالمة في جعل الإسكندرية ذات أهمية تجارية بالغة ، فكانت من أهم المدن التجارية في العالم فكانت هي الطريق لنقل منتجات كل من مصر وأفريقيا وبلاد العرب إلي البحر المتوسط . وأيضا المقر الأساسي لتجارة الهند في عهد بطلميوس الثاني وكان يأتي التجار إلي ميناء الإسكندرية لكي يعقدوا صفقات مع التجار الأجانب . وكانت أسواق الإسكندرية تصدر الحبوب الغذائية إلي اليونان وروما وآسيا وأفريقيا.(عبدالحكيم، 2007، 116–120)

ثانيا :– ناحية الغرب والشمال الغربي

كانت مصر في عهد البطالمة هي الدولة الهيللينستية الوحيدة التي أقامت علاقات تجارية مع روما وظهرت كقوة مؤثرة في حوض البحر المتوسط.

ثالثا :– ناحية الجنوب والشرق

بذل البطالمة الكثير من الجهود لتنمية العلاقات التجارية مع الشرق حيث طهروا البحر الاحمر من القراصنة ، واستطاع البطالمة نقل الكثير من السلع من بلاد العرب إلي الإسكندرية مثل التوابل والعطور .

وكانت تجارة الشرق تسلك ثلاث طرق لكي تصل الي البحر المتوسط

1– طريق الشمال:

كان يتجه من أواسط آسيا مرورا ببحر قزوين، البحر الاسود ،البسفور والدردنيل.

2–طريق الوسط:

كان هذا الطريق هام جدا حيث يمتد من الهند إلي سلوقيا وصولا إلي دمشق وصور أو إلي أنطاكية.

3–طريق الجنوب:

كان هذا الطريق يأتي من الهند عن طريق البحر وصولا إلي الموانئ التي تقع في الجنوب أو تقع في جنوب شرق بلاد العرب، لأن السفن الهندية تفرغ حمولتها في هذه الموانئ ، لأن العرب هم المسيطرون علي هذا الطريق لم يسمحوا للسفن الهندية دخول مضيق باب المندب . وكانت هذه السفن تصل إلي الشمال عن طريق أحد الطريقين :

الطريق الاول: هو طريق بحري عن طريق محاذاة الشاطئ الافريقي أو محاذاة شاطئ بلاد العرب وصولا إلي أقصي الشمال في البحر الأحمر.

الطريق الثاني :– هو "طريق البخور" وهو طريق قديم وكان يمر بكل من سبأ معين ،يثرب ،العلا وأيلة (العقبة) ثم إلي البتراء.(فايز، 2012، 281–285)

6.المحور الخامس–النظام النقدي والضرائب في عهد البطالمة الأوائل :

النظام المالي في العصر البطلمي

ينقسم النظام المالي في العصر البطلمي لقسمين أساسيين وهما:

أولا الضرائب:

رأى البطالمة في مصر فرصة لتحقيق أطماعهم وطموحاتهم الاقتصادية، فاتبعوا أساليب متعددة لتعزيز مواردهم المالية، من بينها تطبيق سياسة احتكار معظم الصناعات والسيطرة على الأراضي الزراعية والمحاصيل، كما ذكرنا من قبل، واستكمالا لاستغلال مصر اقتصاديا اتبعوا سياسة فرض الضرائب التي أثقلت كاهل المصريين، لكنها في المقابل أدخلت على الدولة أموالًا طائلة. وتنوّعت هذه الضرائب بين ضرائب زراعية، وصناعية، وتجارية، وأيضًا ضرائبعلى الأفراد، مثل ضريبة الرأس التي كانت تُفرض على جميع أفراد الشعب دون أستثناء، بغضّ النظر عن حالتهم المادية أو ممتلكاتهم، ويتم دفعها سنويًا. وكانت من أهم مصادر الدخل للدولة، حيث ساعدت في تمويل المشروعات الاقتصادية، ونفقات الجيش والإدارة. وبسبب طبيعتها الفردية، شكّلت عبئًا ثقيلًا على الطبقات الفقيرة، إذ كان يجب دفعها نقدًا أو عينًا، ومن يتأخر في سدادها يتعرض لعقوبات شديدة . و ،بالإضافة إلى ضريبة الرأس نجدأنواع أخرى من الضرائب مثل ضرائب المباني، وضرائب العبيد، وضرائب الأدوات المهنية، وضرائب تسجيل العقود وانتقال الملكية، وضرائب الميراث، وضرائب الضيافة والهدايا، وضريبة الملح، وضريبة السخرة. وقد عجز الكثير من المصريين عن سداد هذه الضرائب، مما دفعهم في كثير من الأحيان إلى العمل بالسخرة. (نصحي ، 1988 ، 372 –380)

وكان نظام الضرائب قائم علي عنصرين أساسيين هما

أ–نظام الالتزام:

كان يتم تحصيل الضرائب من خلال ما عُرف بنظام الالتزام ،فكان يتم منح بعض الأفراد أو الجماعات حق جمع الضرائب من منطقة معينة، مقابل دفع مبلغ مقدم للحكومة. وكان الملتزمون عادةً من الطبقة الثرية، نظرًا لأنهم هم القادرون على دفع هذه المبالغ مقدمًا، وكانوا يستغلون هذا النظام في تحقيقأرباحًا طائلة من خلال جمع مبالغ أكبر من الضرائب المفروضة رسميًا . وكان هناك مجموعتان مسؤولتان عن جمع الضرائب، الأولى هي الضامنون الذين يضمنون تحصيل الضرائب بغض النظر عن سدادها الفعلي، والثانية هي الملتزمون الذين يشرفون على عملية التحصيل مباشرة من الناس مستخدمين وسائل مختلفة لضمان جمع الأموال المطلوبة. وبالرغم من كون النظام الضريبي البطلمي مجحف وأثقل كاهن المصريين بكثير من الأعباء، إلا أنه تميز بحسن التنظيم والإدارة الفعالة.

(عبد الباقي ، 2009 ، 188–190)

ب–الإيقونوموس

كان الإيقونوموس بمثابة مدير الشئون المالية والإدارية في مصر في العصر البطلمي. وكان من المناصب المهمة ، إذ كان مسؤولًا عن تنظيم الإيرادات والنفقات، واستقرار النظام المالي للدولة. كان له مندوبون في المراكز والقرى، وكان يحصل على قطعة أرض كمنحة من الدولة، مثل غيره من كبار الموظفين. لعب الإيقونوموس دورًا أساسيا كحلقة وصل بين الإدارة المركزية والشعب ، وكان يتمتع بوضع مالي ميسور. وقد تم اكتشاف العديد من المعلومات حول دوره وأعماله من خلال وثيقة الدخل، التي تعتبر من أهم وأطول الوثائق التي عُثر عليها من العصر البطلمي، حيث احتوت على العديد من الموضوعات مثل الإيقونوموس، وتنظيم العلاقة بين ملتزمي الضرائب والموظفين الماليين، ونظام جباية ضريبة "الأبوموبرا ،وقوانين احتكار الزيت والملكية الزراعية، ونظم المزروعات، وغيرها من الموضوعات.

(فرح ، 1980 ، 9–16)

ثانيا النقود:

عندما تولي البطالمة حكم مصر قرروا استخدم العملات بدلا من المقايضة، واعتمدوا في أول الأمر على قاعدة النقد "الأتّيكي" حتى عهد بطلميوس الأول. وبعد عامين من تولي بطلميوس الثاني الحكم، قرر تغيير هذه القاعدة وإنشاء عملات خاصة بالدولة البطلمية، فأصدر أول عملتين ذهبية وفضية وكانتا أخف وزنًا من العملات القديمة، كما تشابهتا إلى حد ما مع قاعدة النقد الرودسي، ومع العملات الفينيقية بدرجة أكبر. اعتمد النظام النقدي البطلمي بشكل أساسي على الفضة حتى أواخر القرن الثالث ق.م ، وكانت هناك ثلاثة أنواع رئيسة من المعادن المستخدمة في العملات، أولها العملات الفضية التي كانت الأكثر شيوعًا ،ثم العملات الذهبية التي كانت الأجمل من حيث التصميم وأخيرا العملات البرونزية التي كانت عملة رمزية، و لكن الأكثر استخدامًا بين عامة الشعب.وقد أصدر بطلميوس الثاني قرارًا بعدم استخدام أي عملات غير بطلمية في الأسواق المصرية، ومع زيادة انفتاح مصر على العالم الإغريقي، ازداد إنتاج هذه العملات. لكن في عهد بطلميوس الرابع وبعد موقعة رفح استنفذت مصر الاحتياطي من الفضة ، وبدأ الاعتماد على البرونز بشكل أكبر.

(نصحي ، 1988 ، 72–79) (عبد الباقي ، 2009 ، 191)

7.منهجية البحث والأدوات المستخدمة

اعتمد البحث علي منهج البحث التاريخي وهو المراحل التي من خلالها يصل الباحث الي الحقيقية التاريخية بقدر المستطاع وتزود الباحث نفسه بالثقافة اللازمة له .(عثمان ،1964، 20)

وهذا المنهج قائم علي مجموعه من الخطوات ،تبدأ بتحديد المشكلة و موضوع البحث زمنيا ومكانيا ،ويمكن صياغتها علي شكل تساؤل علي النحو التالي:

ما هو النظام الاقتصادي في مصر في عصر البطالمة ؟

ثم الخطوه التاليه وهي مرحله جمع المعلومات من المراجع التاريخية ،والدراسات السابقة ،من اجل الوصول الي نتائج الدراسة.

وتمثلت الأدوات البحثيه التي تم الاعتماد عليها في المراجع التاريخية الخاصه بموضوع البحث ،والابحاث والمقالات المنشورة ،بالاضافه الي المكتبات، والادوات الرقمية المتاحه.

8.نتائج البحث

من خلال استعراض البحث نجد أن البطالمة اهتموا بشئون الري و الصرف و استصلاح الأراضي، حيث إنهم لم يتركوا أراضي غير مزروعة، و استخدموا طرق حديثة لزيادة المحاصيل، و كان نتيجة ذلك أن برزت مظاهر الحياة الاقتصادية في مصر في عصر البطالمة، من خلال زيادة مساحة الأراضي المزروعة و تصدير فائض المحصول إلى الخارج

لكن في نفس الوقت فرضوا الكثير من الضرائب التي اثقلت كاهل المصريين مما دفعهم للهروب حتى يتخلصوا من عبء الضرائب، فاضطروا إلى ترك الأرض وإهمالها.

أما الصناعة فيسيطرة الدولة بعض الصناعات، فهناك صناعات خضعت لاحتكار كلى، بينما كانت هناك صناعات أخري احتكرت جزئياً،في حين تركت بعض الصناعات للأفراد دون احتكار مع إشراف فقط من الدولة.

وقد اعتمد البطالمه علي سياسه الاحتكار الكامل للصناعات الحيوية التي كانت تشكل مصدر دخل رئيسي للدوله في حين أن الصناعات المحتكره جزئيا كان العرض منها هو ضبط الإنتاج وفرض نظم الضرائب لتحقيق عوائد ماليه . وبشكل عام يتضح أن البطالمة اعتمدوا علي مزيج من الاحتكار الكلي والجزئي إلي جانب السماح بوجود صناعات حرة وهو ما يعكس أسلوبهم في إدارة الاقتصاد

أما التجارة فقد مارس البطالمة الاحتكار الكلى أو الجزئي، بما تراه مناسبا للسيطرة الكاملة علي السوق وعملية البيع والشراء، واحتلت مصر آنذاك موقع تجاري هام .

وبما أن الزراعة والصناعة في عهد البطالمة الأوائل كانت في حالة استقرار وأزدهار فقد انعكس هذا على التجارة الداخلية والخارجية مما جعل مصر قوية ومزدهرة اقتصاديا.

تمثلت نتائج النظام المالي في مركزية الإدارة المالية المتمثلة في الايقونوموس من اجل تحقيق اكبر قدر من السيطرة علي موارد الدولة كما كان للبطالمة الفضل في انتقال مصر من مرحلة المقايضة لمرحلة التعامل بالنقود خصوصا مع اعتمادهم علي نظام نقدى خاص يتمثل في تداول عملاتهم فقط داخل مصر

9.تفسير النتائج

يمكن القول أن البطالمة الأوائل نجحوا في تعزيز الاقتصاد المصري،في الفترة الأولى من حكمهم ،مستفيدين من الإصلاحات الزراعية والصناعية والمالية مما جعل مصر مركزًا تجاريًا رئيسا. لكن بمرور الوقت، أدت الضرائب الباهظة والسياسات الاحتكارية الصارمة، وضعف بعض الحكام اللاحقين إلى تراجع هذا الازدهار، حيث بدأ الفلاحون والصناع يعانون، مما تسبب في أزمات اقتصادية متتالية، ومهد الطريق لانهيار الدولة وسقوطها تحت السيطرة الرومانية.فقد حمل النظام الاقتصادي الذي وضعه البطالمة الاوائل في طياته عوامل قوته وفي نفس الوقت عوامل انهياره

10.الخاتمة

اتضح لنا من خلال هذا البحث أنه لم يكن نهايه أحتلال الفرس لمصر إلا بدايه لاحتلال آخر وهو الاحتلال البطلمي.

كما يتضح لنا مما سبق أن أي أحتلال يعتمد في الأساس على استغلال ثروات البلاد وهو ما فعله البطالمه الاوائل من خلال السياسات الاقتصاديه المختلفه التي طبقوها لتطوير اقتصاد مصر ومن ثم استغلاله.

كما رأينا أيضا أنهمهما بلغت الدوله من قوة سواء اقتصاديا أو سياسيا إلا أنه بمجرد تولي ملوك ضعاف للحكم تكون هذه بدايه الانهيار للدولة.

وجدنا أن الاحتلال البطلمي ورغم تقديمه لبعض الإصلاحات الاقتصادية إلا أنه كان في الأساس يسعى إلى خدمة المصالح البطلمية،و إحكام السيطرة على موارد مصر. فقد اعتمد البطالمة على فرض الضرائب المرتفعة وتنظيم الزراعة والصناعة بشكل يخدم البلاط الملكي والطبقة الحاكمة البطلمية ، مما أدى إلى استياء كبير بين المصريين.

11.الشكر والتقدير

يتقدم الباحثون بخالص الشكر والتقدير للدكتورة / الشيماء فتحي على دعمها وتوجيهها المستمر، حيث أسهمت بشكل كبير في تدريبهم على منهجية البحث العلمي، ومساعدتهم في الوصول إلى المراجع العلمية اللازمة، فضلًا عن إرشادهم إلى أفضل الطرق للبحث عنها، واستخلاص المعلومات منها وتوثيقها وفقًا للأسس العلمية الصحيحة، وذلك من خلال إشرافها القيّم على هذا البحث.

12. الملاحق

فيما يلي مجموعة من الصور لبعض الشخصيات التى ورد ذكرها في البحث، بالإضافة لبعض الخرائط ، والصور الأخرى ذات الصلة بموضوع البحث

الإسكندر الأكبر

بطلميوس الثالث

بطلميوس الأول

بطلميوس الرابع

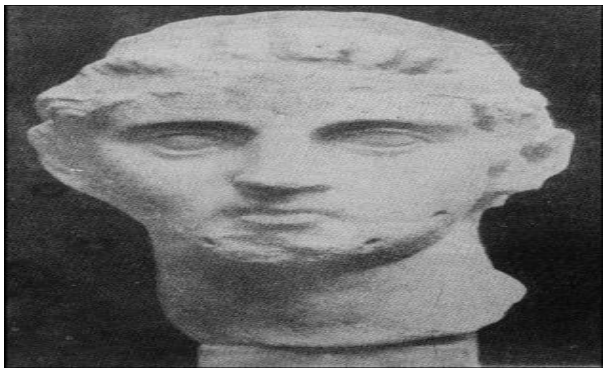

بطلميوس الثاني

ارسطو

أبولونيوس الروديسي

طريقة تصنيع ورق البردي

شكل ورق البردي بعد تصنيعه

انطيوخس الثالث

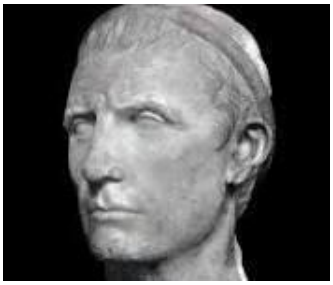

زراعة نبات البردي في مياه ضحلة

خريطة دولة البطالمة في مصر

خريطة طريق البخور

تخطيط لمدينة الإسكندرية

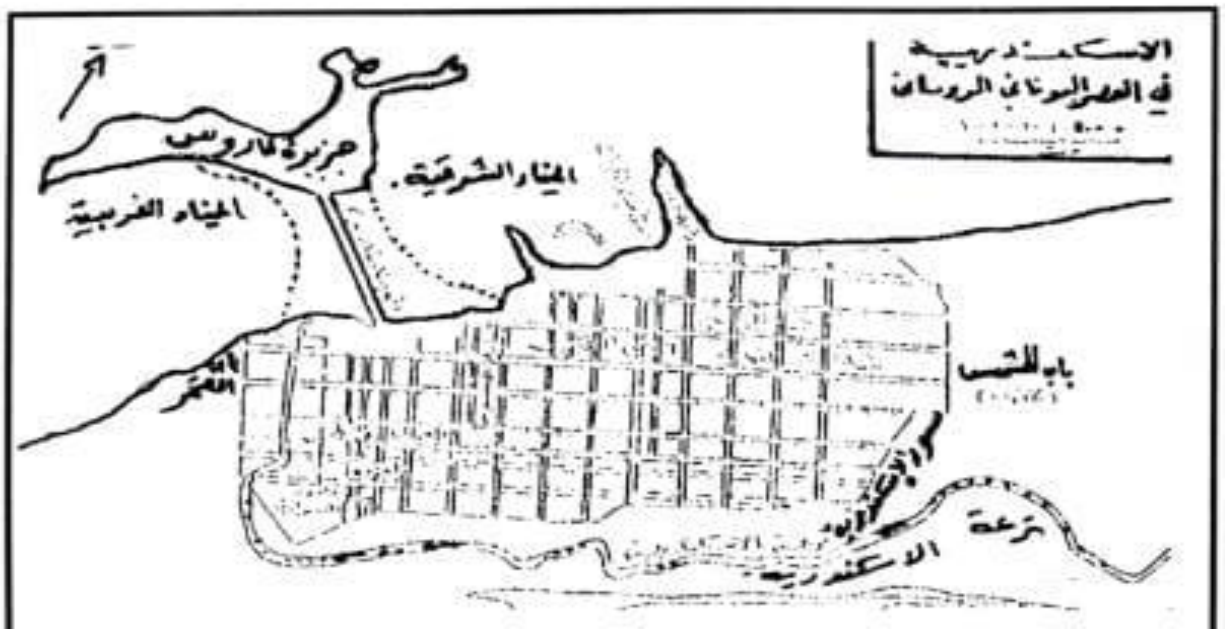

فنار الاسكندرية

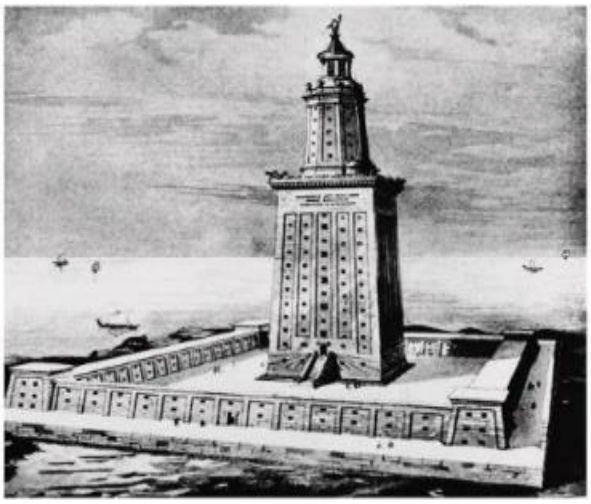

عملة فضية سكت في عهد بطلميوس الثالث

عملة فضية سكت في عهد بطلميوس الأول

عملة فضية سكت في عهد بطلميوس الرابع

عملة ذهبية سكت في عهد بطلميوس الثاني

13.المراجع

1. .أبو اليسر فرح. (2002). تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان الهرم:عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

2 .أبو بكر، فادية. (1998). دراسات في العصر الهلينستي الإسكندرية،مصر: دار المعرفة الجامعية

3. أبو بكر، فادية. (2006). مصر زمن البطالمة. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية

4. الجندي، إبراهيم. (1994/1995). صناعة الفخار في مصر في العصر الروماني في ضوء بعض برديات أوكسرينخوس. عين شمس، مصر: كلية الآداب، جامعة عين شمس.

5. الحسين، عبد الله أحمد. (2015). مصر والشرق الأدنى في العصر الهلينستي،الجيزة، مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

6. الخولي، أمين، وآخرون. (د.ت). تاريخ الحضارة المصرية: العصر اليوناني والروماني والعصر الإسلامي (المجلد الثاني). القاهرة، مصر: مكتبة مصر.

7. الشيخ، حسين. (1993). دراسات في تاريخ الحضارات القديمة: العصر الهلينستي. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.

8. الشيخ، حسين. (1997). مصر تحت حكم اليونان والرومان الإسكندرية،مصر: دار المعرفة الجامعية.

9. العبادي، مصطفى. (1999). مصر من الإسكندر الأكبر إلى الفتح العربي،القاهرة، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.

11. الناصري، سيد أحمد علي. (1992). تاريخ وحضارة مصر والشرق الأدنى في العصر الهلينستي. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.

12. تارن، وليم وود. (2015). الحضارة الهلينستية (عبد العزيز توفيق جاويد، مترجم). القاهرة، مصر: المركز القومي للترجمة. (العمل الأصلي نُشر عام 1954).

13.زكي، علي. (د.ت). مصر في عهد البطالمة: مركزها السياسي والاقتصادي والثقافي. القاهرة، مصر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

14. عثمان، حسن. (1964). منهج البحث التاريخي. القاهرة مصر : الدراسات الأفريقية

15. عبد الوهاب يحيى، لطفي. (د.ت). دراسات في تاريخ مصر (عصر البطالمة) الإسكندرية، مصر: مركز التعاون الجامعي

16. عبد العليم، مصطفى كمال وفرح، أبو اليسر عبد العظيم مهام "الأيقونوموس" عامل المالية في مصر في عهد البطالمة .(1980) . ،دراسة وثائقية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عين شمس، القاهرة

17. فهمي عبد الباقي، محمد. (2009). محاضرات في تاريخ مصر البطلمية،القاهرة، مصر: كلية الآداب، جامعة القاهرة

18. محمد، عبد اللطيف فايز. (2012). النقل والمواصلات في مصر العصر اليوناني–الروماني. القاهرة، مصر: الهيئة العامة للكتاب.

19. مكاوي، فوزي. (1999). الشرق الأدنى في العصرين الهلينستي والروماني،القاهرة، مصر: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات.

20. نصحي، إبراهيم. (1988). تاريخ مصر في عصر البطالمة (الجزء الثالث،الطبعة السادسة). القاهرة، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.

21. لوكايس، ألفريد. (د.ت). المواد والصناعات عند قدماء المصريين (زكي إسكندر، محمد زكريا غنيم، مترجمان). القاهرة، مصر: مكتبة مدبولي.

22. حسن، سليم. (د.ت). موسوعة مصر القديمة: الإسكندر الأكبر وبداية عهد البطالمة (الجزء الرابع عشر). مكتبة الإسكندرية .